

أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك

"دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المصرية خلال الفترة 2018-2022"¹

أ.د. أحمد محمد صقر

وكيل كلية الدراسات العليا في الإدارة
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري
جمهورية مصر العربية
asakr@aast.edu

محمد مجدي عبد السلام راغب

باحث دكتوراه بقسم إدارة الأعمال
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري
جمهورية مصر العربية
mohamedmagdy27021987@gmail.com

أ.م.د. وائل مصطفى

وكيل كلية العلوم المالية والإدارية
جامعة فاروس
جمهورية مصر العربية
dr.wael.moustafa@gmail.com

ملخص البحث

استهدفت الدراسة تحليل أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في جمهورية مصر العربية – "دراسة تطبيقية على البنوك المصرية". خلال الفترة من الربع الأول لعام 2018 حتى الربع الرابع لعام 2022 لعدد (11) بنكاً بأجمالي عدد 220 مشاهدة، واعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض الدراسة، بالإضافة الى مجموعة من الإحصاءات الوصفية لتوصيف سلوك متغيرات الدراسة. ولقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر النظامية على الاستقرار المالي مقياساً بمؤشر (Z-Score) للبنوك المصرية حيث بلغ معامل التحديد المعدل نحو (0.9936)، وايضاً هناك تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر النظامية على الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) للبنوك المصرية حيث بلغ معامل التحديد المعدل نحو (0.3583). وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن المتغيرات ذات التأثير المعنوي على الاستقرار المالي مقياساً بمؤشر (Z-Score) للبنوك المصرية هي (سعر الصرف، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأسى، نسبة القروض الى الودائع، الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية)، القيمة المعرضة للخطر، حجم البنك، معدل العائد على الاصول). بينما المتغيرات ذات التأثير المعنوي على الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) هي (نسبة القروض الى الودائع، القيمة المعرضة للخطر، جاتحة كورونا، معدل العائد على الاصول). وبناء على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات يجب على البنوك القيام بها وأهمها ضرورة زيادة الاستثمار في القروض الممنوحة للعاملين لما لها من تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك. والعمل على رفع رأس المال في البنوك بالاعتماد على التمويل الذاتي بدلاً من الاعتماد في عملية التمويل على الديون، حيث ان زيادة الرافعة المالية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي المصرفي المصري. ضرورة قيام البنك المركزي المصري بوضع استراتيجية واضحة وفعالة، تتضمن وضع خطط مستقبلية للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية المالية لضمان كفاءة القطاع المصرفي المصري وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.

الكلمات الدالة

الاستقرار المالي، القروض المتعثرة، مؤشرات الاقتصادية، المتغيرات القطاعية، مخاطر السيولة، الرافعة المالية، القيمة المعرضة للخطر.

¹ تم تقديم البحث في 2024/6/9، وتم قبوله للنشر في 2024/7/2.

(1) المقدمة

ظهر مصطلح الاستقرار المالي نتيجة لتوالي الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء مع اختلاف تأثيرها من بلد لآخر، ويرتبط الاستقرار المالي ارتباطاً وثيقاً بمدى الثقة في قدرة النظام المالي والسياسات الاقتصادية في أي دولة في كيفية التعامل مع هذه الأزمات المالية، والحد من آثار هذه الأزمات (على، 2019). لقد أصدر صندوق النقد الدولي دليل السلامة المالية، الذي احتوى على مجموعة من المؤشرات لتقييم مدى استقرار وسلامة وصلابة القطاع المصرفي والمالي، وتمثلت هذه المؤشرات في مؤشرات اقتصادية جزئية وكلية ونوعية في القطاع المصرفي، حيث يمكن لهذه المؤشرات توجيه نظريسي السياسات بالتحديات التي قد تواجه القطاع المالي، حيث تمثل البنوك أساس وعصب النظام المالي لذلك يجب الحفاظ على سلامتها المالية واستقرارها بما يزيد من قدراتها التنافسية على المستوى المحلي والعالمي (الشراي، 2017).

تشير المخاطر النظامية إلى أي نوع من المخاطر التي قد تحدث للنظام المالي ولكن لا تؤثر هذه المخاطر على قطاع معين بل يمتد أثرها إلى باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتمثل المخاطر النظامية جميع الأحداث الخارجية التي تحدث نتيجة التغييرات الاقتصادية أو السياسية، وتؤثر على الشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتكون في نفس الوقت خارجة عن السيطرة (Alzboon & Muhmad, 2021).

يعد الاستقرار المالي للبنوك أحد الركائز الأساسية التي تضمن حدوث الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال وظائفها الأساسية كوسيط مالي، كما يساهم الاستقرار المالي المصرفي في تحقيق التنمية المستدامة، فقد يؤدي حدوث أي تعثر في بنك واحد إلى حدوث صدمات وتعثرات تقود إلى وقوع أزمة مالية. فعدم الاستقرار المالي المصرفي يقود إلى ظهور حالة من عدم التأكد قد يصعب على المقرضين والمودعين والمساهمين التمييز بين المصارف من حيث درجة سلامتها، فضلاً عن إمكانية حدوث تعثر مالي قد يقود إلى فشل مالي، وحدث أزمة في القطاع المصرفي يمتد تأثيرها إلى القطاعات الأخرى كما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008 التي كانت أزمة مصرفية في الأساس (بوغده ونجاز، 2021).

وبناء على ما سبق تأتي هذه الدراسة في محاولة من الباحث للتركيز على دراسة أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في جمهورية مصر العربية.

(2) مشكلة الدراسة

تعتبر المخاطر النظامية من أهم التحديات التي تواجه البنوك من حيث كيفية تحديدها وقياسها وإدارتها والسيطرة عليها لما لها من تأثير على الاقتصاد ككل ولا ينحصر تأثيرها على قطاع معين. وتعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي لأنها تمثل المكون الأكبر من الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان، وكان الإفراط في منح الائتمان خصوصاً القروض الممنوحة للأفراد (القطاع العائلي) السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد شهد القطاع المصرفي في مصر زيادة في محفظة القروض للعملاء (الأفراد والمؤسسات) بمعدل 31% في نهاية العام المالي 2022 مقارنة بالعام المالي السابق

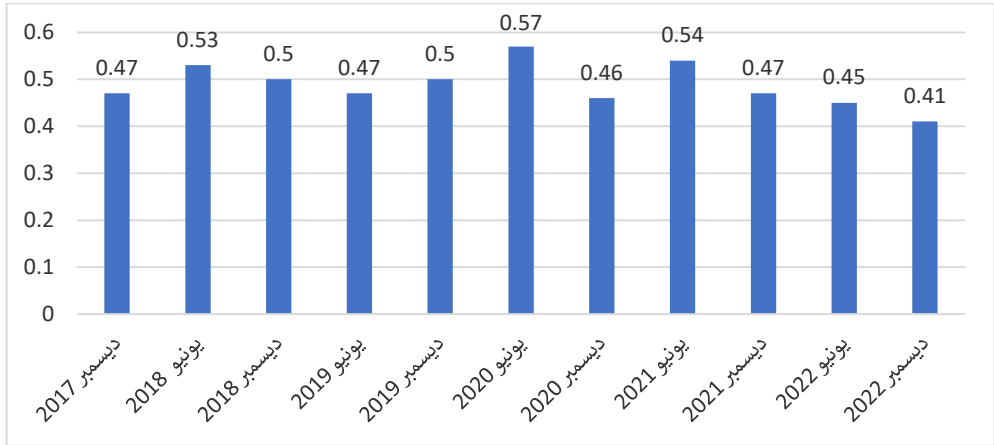
لتبلغ 4.1 تريليون جينيه، مما كان له تأثير سلبي، حيث ارتفعت نسبة القروض غير المنتظمة لمحفظلة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حيث بلغت 9.1%، وقد تسبب تراكم هذه المخاطر النظامية في إخلال النظام المالي في أداء دوره، أو فقدان الثقة فيه أو في استقراره المالي.

يوجد العديد من المؤشرات القطاعية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي منها هو حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث زيادة نسبة الائتمان للناتج المحلي، يؤدي الى ارتفاع مخاطر القطاع المالي وقد شهدت عديد من الدول نموا ملحوظا في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منها البرتغال، اسبانيا، أيسلندا، في الفترة ما قبل الأزمة المالية التي شهدتها تلك الدول. حيث ارتفاع نسبة الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول أدى الى ارتفاع نسبة الدين، وزيادة التعثر وعدم السداد مما أثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك فيها.

كما ان مؤشر ارتفاع السيولة في البنك قد يؤثر بالسلب على استقراره المالي، حيث ارتفاع هذه النسبة، يعني ان البنك ليس لديه سيولة كافية لتغطية عمليات تمويل غير متوقعة، كما أن انخفاض هذه النسبة يعني ضعف الربحية مما يؤثر على قدرة البنك في مواجهة الصدمات التي قد تؤثر على رأس المال. ومن ثم تواجه البنوك مشكلة في تحديد ماهي النسبة المثلى للسيولة. كما تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات غير المالية بانها ذات رافعة مالية مرتفعة بدرجة كبيرة، حيث نسبة حقوق المساهمين الى إجمالي الأصول لا تتجاوز 10% (الباز، 2018). ولذا تعتمد البنوك التجارية على الدين أكثر من الاعتماد على حقوق المساهمين في عمليات التمويل، وهذا قد يؤدي الى تعرض البنوك التجارية الى مخاطر الفشل المالي، او تعرضها الى أزمات مالية. حيث كانت الرافعة المالية أهم أسباب حدوث الأزمة المالية عام 2008، الأمر الذي تسبب في عدم قدرة بعض البنوك على تحمل المخاطر وخسائر الائتمان.

وقد تعرض القطاع المصرفي لصدمات خارجية، منذ أن ضربت جائحة COVID-19 الاقتصاد العالمي، حيث شهدت البنوك في جميع أنحاء العالم انخفاضا كبيرا في نمو القروض وزيادات في الأصول المتعثرة وغير العاملة. والتي أدت الى الزيادة المستمرة في القروض المتعثرة، مصحوبة بانخفاض أسعار الفائدة، ومن ثم زيادة المخاطر المصرفية، مما شكل تهديدا خطيرا لاستقرار البنوك (Tran et al., 2022)

وقد لوحظ وجود تذبذب لمؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية حيث كانت قيمة المؤشر في نهاية ديسمبر 47، ثم ارتفعت قيمة مؤشر الاستقرار المالي مرة اخرى الى 53. في يونيو 2018، ثم انخفضت قيمة المؤشر في نهاية ديسمبر 2019 ليسجل 50، ثم ارتفع مرة اخرى ليسجل 57. في نهاية يونيو 2020، ثم شهد المؤشر تذبذبا هبوطا وصعودا، ليسجل هبوطا في نهاية عام 2022 ليسجل 41، كما هو موضح في الشكل (1):



شكل 1: يوضح مؤشر الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية

في الفترة 2017-2022

المصدر: (تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية، 2022)

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة الاجابة على السؤال الأساسي التالي:

ما هو تأثير المخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في جمهورية مصر العربية؟

وينبثق عن هذا السؤال الأساسي كل من السؤالين الفرعيين التاليين:

السؤال الأول: هل هناك تأثير للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

السؤال الثاني: هل هناك تأثير للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).

(3) أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس تأثير المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر خلال فترة الدراسة وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية الآتية:

(1-3) دراسة تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بكل من مؤشر (Z-Score)، ومقياس مخاطر محفظة القروض (NPL).

(2-3) دراسة تأثير القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، ومقياس مخاطر محفظة القروض (NPL).

(3-3) دراسة تأثير نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، ومقياس مخاطر محفظة القروض (NPL).

(4-3) دراسة تأثير مخاطر السيولة المتمثلة في (القروض كنسبة الودائع) على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، ومقياس مخاطر محفظة القروض (NPL).

(5-3) دراسة تأثير الرفعة المالية المتمثلة في (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية) على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، ومقياس مخاطر محفظة القروض (NPL).

(6-3) دراسة تأثير القيمة المعرضة للخطر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بكل من (Z-Score)، ومخاطر محفظة البنوك ((NPL).

(7-3) دراسة تأثير أزمة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، ومقياس مخاطر محفظة القروض (NPL).

(4) أهمية الدراسة

- تتمثل أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية في دراسة مسألة في غاية الأهمية وتتعلق بالمخاطر النظامية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي للبنوك المصرية. حيث يمثل القطاع المصرفي إحدى الدعامات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ومن جهة أخرى تعتبر البنوك من المنشآت المالية الأكثر تعرضاً للمخاطرة لاعتمادها بشكل أساسي على الإقراض والاقتراض، وفقاً لذلك تتلخص أهمية الدراسة فيما يلي: دراسة أثر المخاطر النظامية المرتبطة بالبنوك ذات الصلة بالمؤشرات الاقتصادية والمؤشرات القطاعية، والمخاطر المتعلقة بالضوابط التنظيمية. والمخاطر الداخلية على مستوى البنك، والمخاطر على مستوى الأحداث العالمية على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي في مصر، بداية من الربع الأول من عام 2015 حتى الربع الرابع لعام 2022، التي تتوافر فيها البيانات المالية التي يمكن من خلالها اختبار فروض الدراسة، والوصول الى نتائج الدراسة التطبيقية.

- تتمثل الأهمية العملية للبحث في معرفة تأثير المخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في جمهورية مصر العربية. وذلك من خلال:

- دراسة تأثير المتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلى المتمثلة في (معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف)، والمتغيرات على مستوى القطاع المتمثلة في (القروض الممنوحة للقطاع الخاص، نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، والمتغيرات الداخلية على مستوى البنك المتمثلة في (مخاطر السيولة، ومخاطر الرافعة المالية، القيمة المعرضة للخطر لمحفظة البنوك)، وايضاً دراسة فترات الازمات الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي المتمثلة في (أزمة مرض فيروس كوفيد (19)) على الاستقرار المالي للبنوك المصرية، مما يقدم دليلاً عملياً للجهات التنظيمية والبنك المركزي المصري، والبنوك نظرة مستقبلية للسياسات التي يجب اتباعها لتعزيز استقرار القطاع المصرفي، وتصحيح الانحرافات التي تسبب فيها المخاطر النظامية.
- تقديم الفائدة للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة (المودعين، والمساهمين) حول الأثر الفعلي للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك المصرية.

(5) فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافها في ضوء عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بمحددات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من منظور المخاطر النظامية، تم صياغة فروض البحث؛ حيث تم وضع فرضية الدراسة الرئيسية وسوف يشتق من هذه الفرضية فرضيات فرعية كما هو موضح:

الفرضية الرئيسية الأولى (H1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في مصر بمقياس مؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية الأولى (H1-1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية الثانية (H1-2): لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية لسعر الصرف على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية الثالثة (H1-3): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية الرابعة (H1-4): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لراس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية الخامسة (H1-5): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة القروض الى الودائع على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية السادسة (H1-6): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية) على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية السابعة (H1-7): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقيمة المعرضة للخطر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

- الفرضية الفرعية الثامنة (H1-8): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).

الفرضية الرئيسية الثانية (H2): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).

- الفرضية الفرعية الأولى (H2-1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).

- الفرضية الفرعية الثانية (H2-2): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسعر الصرف على لاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).
- الفرضية الفرعية الثالثة (H2-3): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).
- الفرضية الفرعية الرابعة (H2-4): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لراس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).
- الفرضية الفرعية الخامسة (H2-5): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة القروض الى الودائع على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).
- الفرضية الفرعية السادسة (H2-6): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية) على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).
- الفرضية الفرعية السابعة (H1-7): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقيمة المعرضة للخطر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).
- الفرضية الفرعية الثامنة (H2-8): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا على لاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).

(6) منهجية البحث

تتمثل منهجية الدراسة في الخطوات التي سيتبعها الباحث من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات البحثية، واختبار الفروض، وفي ضوء ذلك فإن منهج البحث الحالي يشتمل على جانبين: الجانب الأول: استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي: لتحديد الإطار النظري للبحث، واستعراض الدراسات السابقة لتحديد الفجوة البحثية، ومن ثم صياغة مشكلة الدراسة وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية محل الدراسة، وصياغة فروض البحث.

الجانب الثاني: يتمثل في جانب عملي لاختبار فروض الدراسة، والذي سيتم فيه الاعتماد على المدخل الكمي Quantitative Approach من خلال إجراء دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري. حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من الاساليب الاحصائية، باستخدام برنامج Eviews، لتوصيف متغيرات الدراسة (المتصلة، الفئوية)، واختبار فروضها، وفيما يلي الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة الحالية:

- الاحصائية الوصفية ومنها الوسط الحسابي، واعلى قيمة، واكل قيمة كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.

- اختبار معامل تضخم التباين ("VIF" Variance Inflation Factor) لمعرفة مدى وجود ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وذلك بغرض اكتشاف مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity).
- اختبار (Breusch-Pagan) لأجراء اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء (Heteroscedasticity).
- اختبار درين-واتسون "Durbin-Watson" لتحديد وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation).
- اختبار فروض الدراسة، من خلال الاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

(7) خطة البحث

- في ضوء مشكلة البحث، وسعيًا نحو تحقيق أهداف البحث وتمهيداً لاختبار فروضه الإحصائية، يمكن للباحث تقسيم محاور خطة الدراسة كما يلي:
- الإطار النظري.
 - الدراسات السابقة ذات الصلة.
 - الدراسة التطبيقية.
 - النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.
 - وفيما يلي عرض تفصيلي لمحاور خطة البحث.

(8) الاستقرار المالي: المفهوم-الأهداف-الأهمية-طرق القياس

في السنوات الأخيرة، حظيت قضايا الاستقرار المالي بالاهتمام على سبيل الأولوية من قبل صناعات السياسات في مختلف أنحاء العالم، وكانت الأزمة المالية في شرق آسيا في أواخر التسعينيات والأزمة المالية العالمية في أوائل عام 2007 من المحفزات الرئيسية لهذا الاتجاه. على الرغم من التركيز المتزايد على قضايا الاستقرار المالي، إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد لمفهوم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، ويرجع ذلك إلى عدم وجود تحليلات مقبولة على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي كنموذج أو إطار لأنه لا يزال في المراحل الأولى من الممارسة والتطوير مقارنة على سبيل المثال بالتحليل النقدي واستقرار الاقتصاد الكلي.

(1-8) مفهوم الاستقرار المالي

يعرف الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بأنه قدرة البنوك على الوفاء بالاحتياجات المالية لكافة الاطراف المتعاملة مع البنك سواء في الفترة الحالية او المستقبلية، من خلال محفظة استثمارية متنوعة الاجل والعوائد والمخاطر مع احتفاظ البنك بالسيولة اللازمة أو المناسبة لتمويل العملاء في الحالات الطارئة (ابوزيد، 2023). كما يعرف الاستقرار المالي بأنه تجنب حدوث الأزمات المالية وكذلك كفاءة توزيع الموارد المالية والاقتصادية جغرافياً حسب المعاملات المالية، ويحدث الاستقرار المالي إذا توافرت عدة شروط منها، التوزيع الكف للموارد

الاقتصادية، معرفة وتحديد المخاطر التي تتعرض لها المعاملات المالية ومحاولة التقليل منها أو القضاء عليها، القدرة على مواجهة الصدمات والأزمات من أجل زيادة القدرة على أداء الوظائف المالية بصورة منتظمة. وتعتبر البنوك المركزية لدى الدول هي المسئولة عن تحقيق الاستقرار النقدي والمالي (حورية ونيفين، 2021).

يعرف الاستقرار المالي وفقاً لتعريف البنك المركزي الأوروبي بأنه النظام المالي الذي يشمل كل من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق، ويكون قادراً على تحمل الاختلالات والصدمات المالية، مما يقلل من احتمالية وجود عقبات تحول دون استكمال عملية الوساطة المالية، وبشكل يضعف تخصيص المدخرات للفرص المالية (Dienillah and Lukytawati, 2018).

وقد يعرف الاستقرار المالي بأنه قدرة النظام المالي على مقاومة الصدمات والاستجابة لها والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة عن الاقتصاد النقدي والحقيقي، حيث أن هذه الاختلالات تقلل من قدرة النظام المالي المصرفي على تخصيص الامثل للموارد (كمال وخبانة، 2016).

بينما يعبر الاستقرار المالي عن كفاءة أداء النظام المالي في القيام بالوظائف الاقتصادية الرئيسية مثل توزيع المخاطر بأسلوب سليم، وتخصيص أمثل للموارد، وتسوية المدفوعات، والعمل على امتصاص الصدمات الطارئة التي يتعرض لها النظام المالي، والتي تنتج عن الأزمات المالية، ويعبر الاستقرار المالي عن قدرة البنوك المركزية على صياغة السياسات النقدية والمالية، والرقابة الفعالة على المؤسسات المالية والقطاع المصرفي في تحقيق التزاماتها التعاقدية دون عوائق، وكذلك استقرار الأسواق المالية والأنشطة المرتبطة بها، لأنها تمثل الركائز الأساسية لأي نظام مالي (على، 2018).

وفقاً لما سبق يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يستطيع فيها النظام المالي تسهيل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية بسلاسة لجميع العملاء حتى في حالات الاحتياجات الطارئة، ويكون قادراً على كشف الاختلالات المالية الناجمة عن الصدمات، والقدرة على التحوط ضد الأزمات المالية، وتقليل التعارض بين السياسة النقدية والمالية.

(2-8) أهداف الاستقرار المالي

تتمثل أهداف الاستقرار المالي للقطاع المصرفي كما هو موضح في النقاط التالية (محسن، 2019):

- الأسواق المالية والمؤسسات المستقرة: الأسواق المالية هي في الواقع وسيلة لجمع المدخرات من المؤسسات والأفراد للاستثمارات واسعة النطاق. ولكي تكون الأسواق المالية مستقرة، يجب أن تكون المعاملات شفافة بالكامل لبناء الثقة وتوفير المناخ المناسب للاستثمار.
- التضخم المستقر والمنخفض: يعد التضخم من أهم مؤشرات الأوضاع الاقتصادية والمؤثرة فيه، حيث لا يعتبر التضخم حالة مرضية إلا إذا تجاوز حدوده.
- أسعار الفائدة المستقرة: أسعار الفائدة هي المحرك الرئيسي لأنشطة أي دولة وتعتبر من أهم المؤشرات لتحليل الاتجاه العام للتغيرات في السوق، وأداة تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية.

- استقرار سعر الصرف: هناك علاقة بين تدفقات رأس المال وأسعار الصرف، مما يعني أن ارتفاع أسعار الفائدة سيجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، وبالتالي فإن المعروض من العملات الأجنبية سيزيد نسبة إلى العملة المحلية، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، ويعتبر تدفقات رأس المال من العوامل التي تؤثر على سعر الصرف من خلال أسعار الفائدة، وتعتبر أسعار الفائدة هي الرابط الأساسي بين هذه العلاقة. وان كانت هناك مخاطر من هروب الأموال الساخنة.
- النمو الحقيقي المستقر: يعد النمو الاقتصادي أحد المؤشرات المهمة التي تعكس رفاهية ورخاء الدولة ويقاس بمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي. تعد التجارة الخارجية من القطاعات المهمة التي تساعد على تحسين مستوى النمو الاقتصادي، مما يدفع الدول إلى زيادة إنتاجها على المستويين المحلي والدولي مما يؤدي إلى زيادة الدخل والاقتصاد الوطني وزيادة الأرباح ومعدلات النمو.

(3-8) أهمية الاستقرار المالي

- يلعب الاستقرار المالي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم النظام المالي المستقر في إيجاد بيئة جيدة للاستثمار ودفع عجلة الإنتاج من خلال قدرته على جذب المزيد من المستثمرين في بيئة مالية مستقرة وأمنة. ولذلك فإن الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح ذو أولوية وهدف أساسي لوضعي سياسات الاقتصاد الكلي حتى يمكن تحقيق أهداف النظام الاقتصادي، وكذلك الحفاظ على استقراره (Atellu et al., 2021)
- الاستقرار المالي يساهم في رفع قدرة البنوك على تحقيق مزيد من الأرباح والمنافسة، كما يساهم في تقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك والحد من احتمال تعثر تلك البنوك، وزيادة قدرتها على الاستقرار المالي (Barra and Zotti, 2020).
- تنبع أهمية تحقيق الاستقرار المالي من تأثيره على تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على اقتصاد الدول النامية والمتقدمة، كما يسبب احتمال حدوث الانكماش الاقتصادي والأزمات. كما أن الفشل في تحقيق الاستقرار المالي من شأنه أن يؤدي إلى التهديد بانهيار وإفلاس العديد من المؤسسات الكبيرة كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008. كما يساعد الاستقرار المالي على تقليل الاضطرابات التي تواجهها الأسواق المالية، ويساعد على حل العديد من المشاكل الاقتصادية مثل البطالة، حيث أن تحقيق الاستقرار المالي له تأثير كبير على سوق العمل مما يوفر فرص عمل أكثر. وعلى العكس من ذلك، يؤدي الافتقار إلى الاستقرار المالي إلى تفاقم مشاكل البطالة (يوسف، 2020)
- تنبع أهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من دوره في تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تخصيص الموارد بشكل فعال عبر أنشطته المختلفة، وتحديد وإدارة المخاطر المالية، والقدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية في حال تراكم الاختلالات، أو التعرض للصدمات الخارجية (محمد والياس، 2020)
- يلعب الاستقرار المالي للقطاع المصرفي دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار المالي الشامل. وتنبع أهمية الاستقرار المالي للقطاع المصرفي من الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في اقتصاد أي بلد. وبما أن القطاع المصرفي

يلعب العديد من الأدوار المهمة في اقتصاد الدولة، مثل تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية، وتمويل الاستثمارات، ويكون بمثابة حلقة اتصال قوية مع العالم الخارجي، كما انه يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة. لذلك، أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي أحد الشروط الأساسية لعمل اقتصاد السوق بشكل فعال، وفقا لذلك تهتم البنوك المركزية بمراقبة وتقييم القطاع المصرفي (Rushchyshyn et al., 2021)

- نظراً للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة الناجمة عن عدم القدرة على تحمل الصدمات والاستجابة للأزمات، فقد حظيت قضايا الاستقرار المالي باهتمام كبير من دول العالم.

- يؤدي النظام المصرفي دوراً حيوياً في الاقتصاد من خلال توفير الوساطة المالية بين المدخرين والمقترضين، وبالتالي ضمان التخصيص الفعال للموارد المالية لتعزيز كل من الاستقرار المالي للبنوك والنمو الاقتصادي. ويعد الحفاظ على الاستقرار المصرفي أحد الأهداف الأساسية للبنوك المركزية للحفاظ على صحة وسلامة المؤسسات المالية والاستجابة للاضطرابات والاختلالات التي يواجهها الاقتصاد (المالكي وموسى، 2018).

(4-8) طرق قياس الاستقرار المالي

يوجد عدة طرق لقياس الاستقرار المالي في القطاع المصرفي سوف يتم توضيحها بالتفصيل كما يلي:

- مؤشر Z-SCORE: يعتبر مؤشر Z-Score أحد المؤشرات الحديثة لقياس الاستقرار المالي للبنوك، وقد أصبح المؤشر أحد المؤشرات التي كثيراً ما يتم ذكرها واستخدامها في الأدبيات السابقة لقياس السلامة والصحة المالية للبنوك. لأنها مفيدة لفهم ما إذا كان البنك سيواجه حالة إفسار مالي (سليمان، 2020)، وهذا المؤشر من ضمن أحد المؤشرات التي يعتمد عليه البنك الدولي في بياناته المالية العالمية (Bouvatier et al., 2018). حيث كلما زادت قيمة z، ارتفع الاستقرار المالي للبنك، أي أن البنك محل الدراسة أبعد عن احتمالات التعثر

المالي (البدري ومهنسي، 2022). وتحسب قيمة Z-Score من خلال المعادلة الآتية: $Z = \frac{ROA+E/A}{S.D (ROA)}$ ، حيث

ان: z هو مقياس لاستقرار البنوك، ROA هي نسبة العائد على الاصول للبنك، E/A تساوى نسبة حقوق الملكية الى إجمالي اصول البنك، S.D (ROA) هي الانحراف المعياري للعائد على الاصول البنك. وتزداد قيمة هذا المؤشر مع زيادة مستويات رأس المال والربحية، وتنخفض قيمة هذا المؤشر عندما يوجد عدم استقرار في العوائد (الأرباح)، والتي تظهر من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الاصول البنك.

- القيمة المعرضة للخطر (VAR): تعتبر من أبرز المفاهيم في علم إدارة المخاطر المالية، حيث أن لجنة بازل فرضته على البنوك كأسلوب أساسي لقياس مخاطر محفظة البنوك بداية من عام 1997، وتهدف هذه الطريقة إلى حساب الحد الأقصى للخسارة المتوقع أن تتحملها المحفظة الاستثمارية للبنك في الظروف العادية، بدرجة معينة من الثقة، بسبب التعرض لمخاطر العائد خلال فترة زمنية معينة. وينطبق بشكل أساسي على الأصول المحتفظ بها لأغراض التداول، حيث أن غرض البنك هو تداول محفظته على أساس يومي، ويمكن حساب القيمة المعرضة للخطر (VAR) باستخدام إحدى الطرق الثلاث التالية (طريقة المحاكاة التاريخية، طريقة التباين والتغاير، طريقة محاكاة مونت كارلو) (الامبابي، 2022).

- طريقة المحاكاة التاريخية **Historical simulation**: هي من أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً وهي أيضاً أبسطها حيث أنها لا تفترض توزيعاً عادلاً للعوائد وتنطبق على جميع الأدوات المالية، ويتم حساب هذه الطريقة من خلال المعادلة التالية: $VARv(n.a) = E(Rv)$ ، حيث أن n عدد الأيام التي يتم قياس المخاطر فيها، a مستوى الثقة المستخدم عند قياس الخطر، و $E(Rv)$ الوسط الحسابي لعوائد المحفظة (Seyfi & arian, 2021)
 - طريقة المحاكاة التاريخية المرجحة **Weighted historical simulation**: تختلف هذه الطريقة عن طريقة المحاكاة التاريخية في إعطاء أوزان ترجيحية للملاحظات خلال فترة الدراسة بالاعتماد على درجة تقلب الملاحظات أو درجة الارتباط بين الملاحظات أو أقدم الملاحظات.
 - طريقة محاكاة مونت كارلو **Monte Carlo simulation**: يتم استخدامه للتنبؤ بسلوك المحفظة المستقبلية بناء على افتراضات معينة، ولكنه يتطلب أساليب إحصائية معقدة وأجهزة كمبيوتر متطورة إلى حد ما. وتتمثل إحدى طرق تحسين كفاءة نتائج النموذج في إجراء اختبار Back Testing من خلال مقارنة خسائر المخاطر بالخسائر التي حدثت بالفعل خلال نفس الفترة المحددة للدراسة بعد انتهائها (Biage, 2019).
 - نسبة القروض غير العاملة (NPLs): تسمى أيضاً بنسبة القروض المتعثرة، وتعتبر تلك النسبة أحد المؤشرات التي تعتمد عليها الدراسات السابقة في قياس الاستقرار المالي في قطاع البنوك، وتشير نسبة القروض المتعثرة إلى القروض التي يتعثر المقترضين عن سدادها وقت استحقاقها (الرويحي وآخرون، 2021). ويمكن قياس تلك النسبة من خلال مستوى القروض المتعثرة (غير العاملة) إلى إجمالي القروض (صالح وآخرون، 2022).
 - نموذج التقييم البنكي **CRAFTE**: يعتبر نموذج CRAFTE أحد النماذج الحديثة لتقييم أداء البنوك، ويتكون النموذج من مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساعد في تقييم أداء البنوك وفقاً لمعايير متنوعة ومحدثة في البيئة المصرفية، مما يساعد في تحقيق السلامة المالية ومواكبة التطورات الجديدة في القطاع المصرفي، ويعتمد هذا النموذج على عدة عناصر مهمة، حيث يمثل كل حرف عنصراً مختلفاً، والذي يحدد تقييم البنك ومستوى المخاطر والجودة الشاملة للبنوك: وتشير عناصرها الستة إلى (صالح، 2021):
- | | |
|--|------------------------------------|
| C – (Corporate governance) | حوكمة الشركات |
| R – (Risk management) | إدارة المخاطر |
| A – (Asset quality) | جودة الموجودات |
| F – (Financial Leverage - capital and Liquidity) | الرافعة المالية رأس المال- السيولة |
| T – (Transparency) | الشفافية |
| E – (Earning) | الربحية |

- نموذج CAMELS: تم استخدام نموذج CAMELS من قبل الاحتياطي الفيدرالي كأحد أدوات الإنذار المبكر في أوائل الثمانينات، وأظهرت النتائج تفوق النموذج في اكتشاف مدى وجود خلل في البنوك وتحديد مدى الاستقرار المالي لها (العشماوي، 2022). ويعتبر نظام CAMELS من أفضل أنظمة تقييم الأداء، بما يضمن سلامة الوضع المالي للمؤسسات المالية من خلال مؤشرات التي تمثل أدوات الإنذار المبكر، وبالتالي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وقد اعتمد صندوق النقد الدولي على هذا النموذج لتقييم القطاع المصرفي لأنه الطريقة الأكثر فعالية لتقييم الأداء والاستجابة للأزمات المالية (عثمان، 2020). وهذا النموذج تقييم شامل للوضع المالي للبنك ودرجة التزامه بالسياسات القانونية والتنظيمية من خلال تقييم مكوناته المختلفة: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الأرباح، السيولة، كفاءة الإدارة، وحساسية البنك لمخاطر السوق (Rostami, 2015). يتكون النموذج من ستة مؤشرات لتقييم وضع المؤسسات المالية يمكن توضيحها كالتالي:
- كفاية رأس المال **Capital Adequacy**: يعتبر مؤشر كفاية رأس المال أحد مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، وهو مؤشر عن الصلابة المالية للمؤسسات المالية في مواجهة الاختلالات والصدمات المالية، وتكمن أهميته في كونه يأخذ في الاعتبار المخاطر المتوقعة مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيلية، إلى جانب الاهتمام بالمخاطر خارج بنود الميزانية (Guan, 2019).
 - جودة الأصول **Assets Quality**: يتم تحليل جودة الأصول من خلال جودة محفظة الأوراق المالية، حيث جودة الأصول تعني قدرة الأصل على تحقيق الدخل اللازم لمواجهة المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض والاستثمارات. تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نماذج التقييم لأنها جزء أساسي من أنشطة البنك، والتي تهدف إلى توليد الإيرادات (يامين والظهاوي، 2016)، وتقاس جودة الأصول بعدة مقاييس منها نسبة القروض غير المسددة إلى إجمالي الأصول، أو مخصص خسائر القروض إلى مجموع الأصول (Dang, 2011).
 - كفاءة الإدارة **Management Efficiency**: تشير كفاءة الإدارة إلى قدرة مجلس الإدارة على تحديد وقياس ومراقبة المخاطر الناجمة عن أنشطة البنك والتأكد من أن البنك يعمل بشكل آمن وفعال بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها. كما يعد الأداء الإداري جزءاً مهماً من الأنشطة التشغيلية للبنك. ويتم الحكم على نجاح البنك في تحقيق أهدافه من خلال تفاعل العديد من العوامل المتعلقة بمهام الإدارة ومسؤولياتها. والقدرة على التعامل مع المتغيرات والتطورات المصرفية والبيئية، وتحقيق الرقابة اللازمة في هذا الشأن (Alemu and Aweke, 2017). وتقاس بنسبة القروض إلى الودائع، أو بنسبة النفقات إلى الدخل أو معدل نمو القروض، أو معدل نمو الأصول، أو بقسمة صافي الإيراد على إجمالي القروض (عكاك والرقيبات، 2017).
 - الربحية **Earning**: تعتبر إدارة أرباح البنك من العناصر المهمة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بجودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال نسبة صافي الأرباح إلى متوسط العائد على الأصول (Chatzi, et al., 2015)، أو معدل العائد على حقوق الملكية (الحماسي، 2023).

- درجة السيولة Liquidity: تشير السيولة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين. ويمكن للبنوك الاحتفاظ بمراكز سيولة كافية عن طريق زيادة الالتزامات المتداولة أو تحويل الأصول إلى نقد سريع (Aspal & Dhawan, 2016)، كما أن زيادة السيولة لها تأثير سلبي على البنوك، حيث تعمل الزيادات في الأصول السائلة على تعزيز القدرة على جمع الأموال النقدية على المدى القصير ولكنها تقلل أيضاً من قدرة الإدارة على الالتزام باستراتيجية استثمار موثوقة تحمي المستثمرين (خيرزان، 2022). وتقاس بعدهم بمقاييس منها نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع أو إلى إجمالي الأصول (الجابري، 2015)، أو نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (الهامشي والرفاعي، 2022)
- الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to market risk: تعكس الحساسية لمخاطر السوق مدى تأثير التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو أسعار السلع بشكل سلبي على أرباح المؤسسات المالية أو رأس مالها الاقتصادي (Desta, 2016). وتقاس بمقياس القيمة المعرض للخطر (VAR) لتحديد أقصى خسارة متوقعة خلال فترة زمنية محددة (بومدين، 2016).

(9) الدراسات السابقة

فيما يلي استعراض للدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة الحالية:

- دراسة ابو خريص (2023) بعنوان: "أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي بالتطبيق على البنوك الليبية"، وطبقت الدراسة على مصرفين خلال الفترة من (2012، 2018)". وتمثلت مخاطر الرافعة المالية في نسبة الدين إلى حقوق الملكية، بينما المتغير التابع يتمثل في الاستقرار المالي مقاساً ب (Z-Score). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين كل من نسبة الدين إلى حقوق الملكية والاستقرار المالي في القطاع المصرفي.
- دراسة زايد واخرون (2023) بعنوان: "معرفة دور الافصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 11 بنك إسلامي وتقليدي، خلال الفترة (2015-2021). تمثلت المتغيرات المستقلة في (مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض، إجمالي القروض إلى الودائع، مؤشر القروض المتعثرة، الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان، الافصاح عن قياس مخاطر الائتمان، الافصاح عن معلومات المدخل المعياري، الافصاح عن معلومات اسلوب التصنيف الداخلي، الافصاح عن تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان، الافصاح عن التخفيف من مخاطر الائتمان، إجمالي القروض إلى الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الافصاح عن معلومات مخاطر السيولة وادارتها، الافصاح عن نسبة تغطية السيولة، الافصاح عن نسبة صافي التمويل المستقر)، بينما تمثلت المتغيرات الضابطة في (حجم البنك، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الفائدة)، بينما تمثل المتغير التابع في الاستقرار المالي (Sherrod). من اهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة احصائية بين كل من (مؤشر القروض المتعثرة، الافصاح عن المعلومات العامة لمخاطر الائتمان، الافصاح عن قياس

مخاطر الائتمان، الإفصاح عن معلومات أسلوب التصنيف الداخلي، الإفصاح عن التخفيف من مخاطر الائتمان) والاستقرار المالي (Sherrod)، توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين كل من (الإفصاح عن معلومات المدخل المعياري، الإفصاح عن تعرضات ومؤشرات مخاطر الائتمان) والاستقرار المالي (Sherrod)، بينما توجد علاقة سالبة ذات دلالة احصائية بين إجمالي القروض والودائع والاستقرار المالي (Sherrod)، بينما توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الاصول السائلة و والاستقرار المالي (Sherrod)، كما توجد علاقة ايجابية ليسا ذات دلالة احصائية بين كل من (حجم البنك وسعر الفائدة) والاستقرار المالي، بينما توجد علاقة سالبة بين كل من (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) والاستقرار المالي. كذلك توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين كلا من البنوك الاسلامية والتقليدية.

دراسة صابر و خليل (2022) بعنوان: "أثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي في مصر"، واعتمدت الدراسة على بيانات سلسلة زمنية خلال الفترة (1990-2020)، وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في (معدل النمو الاقتصادي، سعر الصرف الأجنبي، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما المتغير التابع تمثل في مؤشر الاستقرار المالي في مصر. واعتمدت الدراسة على نموذج (ARDL Bounds Test) كمدخل للتكامل المشترك للتحقق من اتجاه العلاقة السببية في الاجل الطويل بين متغيرات الدراسة، كما استخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار أليات العلاقة في الاجل القصير. توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف الاجنبي ومؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (1990-2020)، بينما توجد علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (1990-2020). كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (1990-2020).

دراسة قندوز وآخرون (2022) بعنوان: "دراسة محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية"، وشملت عينة الدراسة 136 بنك تجارى من 14 دولة عربية خلال الفترة من 2010 حتى 2020. واعتمدت الدراسة على مؤشر z-score لقياس الاستقرار المالي كمتغير تابع، بينما تمثل المتغير المستقل في (نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، وجائحة كورونا). توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين تطور القطاع المالي معبرا عنه بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للبنوك مقاسا بمقياس z-score. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين جائحة كورونا والاستقرار المالي للبنوك مقاسا بمقياس z-score.

دراسة (Viphindartin et al., (2021 بعنوان: "Effects of Bank Macroeconomic Indicators on the Stability of the Financial System in Indonesia"، وطبقت الدراسة على عينة من البنوك الإندونيسية خلال الفترة من 2015 حتى 2018. وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في (معدل التضخم، سعر الصرف)، بينما المتغير التابع الاستقرار المالي المصرفي مقاسا بنسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض (NPL)، توصلت نتائج الدراسة الى ان ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وبالتالي تأثر

الاستقرار المالي للبنوك سلباً. كما ان لارتفاع أسعار الصرف تأثير إيجابي ولكن ليس ذو دلالة احصائية على الاستقرار المالي من خلال خفض نسبة القروض المتعثرة.

دراسة (Pham et al., (2021 بعنوان: "The determinants of bank's stability"، اشارت هذه الدراسة الى توضيح محددات استقرار البنك، باستخدام أسلوب الانحدار المعمم (GMM)، خلال الفترة من 2010 إلى 2018، وطبقت الدراسة على البنوك المدرجة في البورصات الفيتنامية. وتمثلت مخاطر السيولة في نسبة القروض للأصول كمتغير مستقل، بينما المتغير التابع تمثل في الاستقرار المالي مقاساً ب z-score. توصلت الدراسة ايضاً الى وجود علاقة ايجابية بين كل من نسبة القروض الى الاصول والاستقرار المالي.

دراسة (Mkadmi, et al., (2021 بعنوان: "The Determinants of Banking Stability: The Example of Tunisia"، وطبقت الدراسة على 7 بنوك تونسية خلال الفترة (2005-2014). وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في (نسبة الدين) بينما تمثل المتغير التابع في الاستقرار المالي مقاساً (Z-SCORE). وتوصلت الدراسة الى علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين كل من (نسبة الدين مقاساً بإجمالي الدين الى إجمالي الاصول) والاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

دراسة (Dong, (2021 بعنوان: "The impact of the COVID-19 pandemic on the performance of USA and Chinese banks"، وطبقت الدراسة على عينة أكبر خمس بنوك في الولايات المتحدة والصين لفترات ربع سنوية عبر 2018-2020. وتوصلت الدراسة الى إن جائحة COVID-19 كان لها تأثير سلبي كبير على ربحية البنوك الأمريكية والصينية. كما توصلت الدراسة الى أن اندلاع COVID-19 قد أضر بشكل كبير بربحية البنوك الأمريكية. بينما ليس له تأثير الاكبر على ربحية البنوك الصينية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن الأداء المالي للبنوك الصينية كان أفضل من أداء البنوك الأمريكية خلال جائحة. كما أن نسبة رأس المال ونسبة الكفاءة لها أهمية كبيرة التأثير على العائد على الأصول للبنوك الأمريكية والصينية.

دراسة إسماعيل وآخرون (2021) بعنوان: "أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقاً لاتفاقية بازل 3 علي الاستقرار المالي للبنوك"، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (25) بنكاً من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري خلال الفترة (2016-2020)، تمثل المتغير المستقل في القيمة المعرضة للخطر، والمتغير التابع في مؤشر الاستقرار المالي مقاساً بمقياس (Z-Score)، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي لهذه الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين القيمة المعرضة للخطر ومؤشر الاستقرار المالي.

دراسة ابراهيم وآخرون (2021) بعنوان: "أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر)"، وتمثلت فروض الدراسة في ، الفرض الأول: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في مصر قبل وبعد جائحة "كورونا"، بينما الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للبنوك العاملة في مصر"، وأخيراً الفرض الثالث: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك المقيدة والبنوك

غير المقيدة في البورصة المصرية، تتعلق بمؤشرات السلامة المالية أثناء جائحة كورونا"، وطبقت الدراسة على عينة مكونة 18 بنكاً خلال الفترة من الربع الأول من عام 2019 إلى الربع الثالث 2020، وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في جائحة كورونا، ومتغيرات الدراسة التابعة تمثلت في مؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، هامش صافي العائد من الفوائد)، ومؤشرات السيولة (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة الودائع إلى الأصول)، ومؤشرات جودة الائتمان (نسبة مخصص خسائر القروض، نسبة القروض المتعثرة، نسبة تغطية القروض المتعثرة، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول)، ومؤشرات المخاطر المالية (نسبة حقوق الملكية إلى القروض، الفجوة التمويلية (قروض البنك - ودائع العملاء / إجمالي الأصول)، مخاطر الاستثمار، مخاطر الأصول المصرفية (الأصول المرجحة بالمخاطر / إجمالي الأصول))، ومؤشرات الملاءة المالية (معياري كفاية رأس المال، رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) / إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر، الرافعة المالية)، ومقاييس الأداء المعتمدة على السوق (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة سعر السهم إلى ربحية السهم)، المتغيرات الضابطة (حجم البنك، التداول في البورصة). توصلت نتائج الدراسة التطبيقية، تراجع صافي أرباح البنوك المصرية بدرجات متفاوتة بسبب السياسات الوقائية التي اعتمدها لمواجهة تأثير جائحة فيروس كورونا وتخصيص جزء من أرباحها على شكل مخصصات لاستخدامها في حالة زيادة حالات التعثر بسبب الأزمة. قامت البنوك العاملة بالقطاع المصرفي المصري بتعزيز مخصصاتها خلال الربع الثالث من العام 2020، لمواجهة مخاطر أزمة جائحة فيروس كورونا وتأثيرها المحتمل على العملاء المقترضين. كما تراجعت أسعار أسهم البنوك المقيدة في البورصة المصرية وذلك بالترزامن مع هبوط معظم أسواق الأسهم العالمية نتيجة التأثير بجائحة كورونا، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية التي تناولتها الدراسة- باستثناء مؤشرات جودة الائتمان قبل وبعد جائحة كورونا للبنوك العاملة في مصر وتمثلت هذه المؤشرات في: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومخاطر الاستثمارات (نسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول)، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ومؤشرات الملاءة المالية. وتعتبر هذه المؤشرات الأكثر تأثراً بتداعيات جائحة كورونا. وايضاً وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة فيروس كورونا ومؤشرات السلامة المالية للبنوك المصرية، فيما عدا مؤشرات جودة الائتمان.

- دراسة السرحان (2019) بعنوان: " أثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الأردن"، وطبقت الدراسة على عينة من (10) بنوك تجارية مدرجة في سوق عمان المالي باستخدام نموذج الأثر العشوائي. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي ومعنوي لمخاطر فائض السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية، وعدم وجود تأثير معنوي لعجز السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية، كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن 9 % من التغيرات في الاستقرار المالي للبنوك التجارية تعود إلى كل من لمخاطر فائض السيولة وعجز السيولة. وقد أوصت الدراسة بأن تتوجه البنوك التجارية الأردنية بتوجيه

سيولتها الفائضة إلى الاستثمارات التي ترفع من الاستقرار المالي لديها، وكذلك إيجاد الآليات التي تساعد على مواجهة مخاطر السيولة المصرفية في البنوك التجارية الأردنية.

- دراسة (2018) Kakes & Nijskens بعنوان: "implications for financial stability"، طبقت الدراسة على مجموعة واسعة ومتنوعة عالمياً من 38 اقتصاداً متقدماً وناشئاً، بما في ذلك جميع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا). توصلت الدراسة إلى أن حجم القطاع المصرفي مرتبط ارتباطاً سلبياً مع الاستقرار المالي للبنوك. كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والاستقرار المالي للبنوك.

- دراسة السهلاوي (2018) بعنوان: "محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية"، وطبقت الدراسة على البنوك السعودية وعددهم خمس بنوك خلال الفترة من 2001 حتى 2016، وتمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وحجم الائتمان، وأسعار الفائدة على القروض، وعرض النقود)، بينما تمثل المتغير التابع في القروض المتعثرة. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم كمتغيرات مستقلة في نموذج الانحدار والقروض المتعثرة كمتغير تابع، أيضاً وجود علاقة عكسية بين (أسعار الفائدة، عرض النقود) والقروض المتعثرة، وأخيراً وجود علاقة إيجابية بين حجم الائتمان الممنوح وحجم القروض المتعثرة. من أهم التوصيات في هذه الدراسة العوامل الاقتصادية تؤثر على القروض المتعثرة من ثم يجب على البنوك أخذ ذلك في الحسبان، كما يجب على البنوك زيادة حجم المخصصات المالية في حالة التوسع في الاقتراض.

- دراسة (2017) Marei Elbadri & Eralp Bektas بعنوان: "Measuring and comparing the financial stability of public Islamic and conventional banks in Turkey"، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 29 مصرفاً، للفترة من 2006 حتى 2015، ركزت الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات تمثلت في القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي. توصلت الدراسة إلى وجود أزمة مالية لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، كما توصلت الدراسة إلى أن حجم البنك، ونسبة القروض إلى الأصول، تنوع الدخل، ونسبة التكلفة إلى الدخل، ومؤشر هرفندل هرشمان لهما تأثير سلبي كبير على الاستقرار المالي للبنوك العاملة في دولة تركيا.

- دراسة (2016) Abdul Karim et al., بعنوان: "Macroeconomic Indicators and Bank Stability: A Case of Banking in Indonesia"، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من 5 بنوك إسلامية و58 بنوكاً تجارياً في دولة إندونيسيا خلال الفترة من 1999 حتى 2013، وتمثلت متغيرات الدراسة في النمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة، والتضخم كمتغيرات مستقلة بينما المتغير التابع الاستقرار المالي المصرفي مقاساً ب z-Score. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة والاستقرار المالي للبنوك التجارية، بينما هناك علاقة عكسية بين التضخم والاستقرار المالي للبنوك التجارية، كما لم تجد الدراسة أي علاقة مثبتة إحصائياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي الثلاث والاستقرار المالي للبنوك الإسلامية.

- دراسة (Ahmad et al., 2016) بعنوان: "The impact of economic variables on non-performing loans during the period (1998-2010)", وتمثلت المتغيرات المستقلة في معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفائدة، والتضخم، بينما تمثل المتغير التابع في القروض المتعثرة، استخدم الباحثون منهجية الانحدار الخطي في تقدير العلاقة بين المتغيرات. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي والقروض المتعثرة، في حين وجود علاقة إيجابية بين التضخم، وسعر الفائدة والقروض المتعثرة.

(1-9) فجوة الدراسة

- يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة بان هناك اختلاف في معرفة تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على الاستقرار المالي، حيث توصلت دراسة صابر و خليل (2022) الي وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر الاستقرار المالي، كما توصلت دراسة Abdul Karim, et al, (2016) في إندونيسيا وجدت علاقة ايجابية بين معدل النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للبنوك الاسلامية. واختلفت هذه الدراسات مع دراسة زايد واخرون (2023)، حيث توصلت نتائج الدراسة التطبيقية توصلت الى وجود علاقة سالبة بين كل من (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) والاستقرار المالي في القطاع المصرفي.
- كما توضح الدراسات السابقة ان دراسة صابر و خليل (2022) اقتصرت على دراسة أثر سعر الصرف على الاستقرار المالي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score).
- يتضح من العرض السابق وجود اختلاف بين الدراسات السابقة بشأن تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، فعلي سبيل المثال في جمهورية مصر العربية توصلت دراسة صابر و خليل (2022) الى وجود علاقة طردية بين كل من القروض الموجهة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (1990-2020)، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة قندوز وأخرون (2022) حيث توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للبنوك. بينما توصلت دراسة Kakes and Nijskens (2018) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والاستقرار المالي للبنوك.
- لم تتناول الدراسات السابقة دراسة تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على نسبة القروض المتعثرة، كما لم توضح الدراسات السابقة ما هي القروض الممنوحة للقطاع الخاص هل هي القروض الموجهة لقطاع الافراد او القروض الموجهة لقطاع المؤسسات او هي القروض الموجهة لقطاع الافراد والمؤسسات معا. وأيضا لم تتناول الدراسات السابقة أثر تطور الأسواق المالية (نسبة راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأسى) على الاستقرار المالي للبنوك.
- في ضوء استعراض الدراسات السابقة، فقد اتضح للباحث وجود ندرة نسبية للبحوث المحاسبية في البيئة العربية، بالإضافة إلى ندرة الدراسات في البيئة الاجنبية في حدود علم الباحث التي تناولت العلاقة بين

مخاطر السيولة والاستقرار المالي في القطاع المصرفي، حيث إن أغلب الدراسات التي تناولت تلك القضية قد انحصرت في البيئات العربية، حيث تناولت دراسة زايد وآخرون (2023) دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي (Sherrod)، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية فيما يتعلق بدراسة أثر مخاطر السيولة المتمثلة في نسبة القروض إلى الودائع على الاستقرار المالي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-score, NPL).

لم تتناول الدراسات السابقة أثر مخاطر الرافعة المالية، والقيمة المعرضة للخطر لمحفظة القروض على مخاطر محفظة القروض (NPL).

في ضوء عرض الدراسات السابقة يتضح أن الدراسات السابقة لما تتناول أثر أزمة فيروس كورونا كوفيد-19 على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي مقاساً بمقياس (Z-SCORE)، ومقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) في جمهورية مصر العربية.

2-9) مساهمة الدراسة الحالية في المجال البحثي وإضافة البحثية للدراسة الحالية وذلك من خلال

دراسة تأثير تطور الأسواق المالية (نسبة راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى) على الاستقرار المالي للبنوك.

دراسة أثر مخاطر السيولة المتمثلة في (نسبة القروض إلى الودائع) على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي مقاساً بمقياس مخاطر محفظة البنوك.

دراسة أثر مخاطر الرافعة المالية، والقيمة المعرضة للخطر لمحفظة القروض على الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة القروض (NPL).

دراسة أثر جائحة كورونا على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي بمقياس (Z-SCORE)، ومقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) في جمهورية مصر العربية.

10) الدراسة التطبيقية

تتمثل خطوات البحث المتبعة في الدراسة التطبيقية فيما يلي:

تحديد مجتمع وعينة البحث، حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري والبالغه (37) بنكاً، بينما بلغت عينة الدراسة في (11) بنكاً.

تحديد الفترة الزمنية للبحث والتي تمتد من الربع الأول عام 2018 وحتى الربع الرابع عام 2022.

تم تجميع البيانات اللازمة للبحث من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية لبيانات التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك على موقع مباشر مصر والمواقع الإلكترونية للبنوك.

- تحديد متغيرات الدراسة وأساليب قياسها.
- تصميم وبناء النماذج الإحصائية للدراسة، حيث تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد لكل فرض من فروض الدراسة.
- تحديد أساليب التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها؛ حيث قام الباحث بإجراء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الاعتماد على الوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات وأعلى وأقل قيمة، كما قام الباحث بإجراء الإحصاء الاستدلالي أو التحليل من خلال تطبيق نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS) وذلك لاختبار فروض الدراسة.

(1-10) مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية، حيث بلغ عدد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري 37 بنك، بينما تمثلت عينة الدراسة في (11) بنكاً، وبلغ عدد مشاهدات عينة الدراسة 220 مشاهدة. وذلك في ضوء مدى توافر بيانات البنوك التي استطاع الباحث التوصل إليها عن متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والرقابية خلال فترة الدراسة. وقد تم اختيار مفردات وفقاً لأسلوب العينة الحتمية، وفقاً لمجموعة من الشروط خلال نطاق فترة الدراسة: أولاً: ان تكون نهاية السنة المالية لتلك البنوك في 31-12 من كل عام، وبناء على ذلك تم استبعاد البنك المصري لتنمية الصادرات. ثانياً: انتظام نشر التقارير المالية المستقلة الربع السنوية عبر المواقع الالكترونية الخاصة للبنوك، وبناء على ذلك تم البنك الأهلي المصري، وبنك مصر نظراً لأن هذه البنوك لا قامت بنشر التقارير المالية على أساس ربع سنوي خلال فترة الدراسة. ثالثاً: أن يتم توحيد العملة التي تعد بها كافة البنوك عينة الدراسة قوائمها المالية إلى العملة المحلية (الجنيه المصري) وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ إعداد القوائم المالية لتحويل القيم المالية للبنوك التي تمسك حساباتها بالدولار الأمريكي إلى الجنيه المصري.

جدول 1: يوضح مفردات عينة الدراسة

م	اسم البنك	م	اسم البنك
1	البنك التجاري الدولي-مصر	7	بنك أبوظبي الإسلامي
2	بنك أبوظبي التجاري	8	بنك البركة مصر
3	البنك الأهلي القطري	9	بنك الكويت الوطني
4	البنك العربي الأفريقي الدولي	10	البنك الأهلي الكويتي
5	بنك الإسكندرية	11	بنك جريدي اجريكول مصر
6	البنك المصري الخليجي		

المصدر: من إعداد الباحثين

(2-10) فترة الزمنية للدراسة

تمثلت الفترة الزمنية للدراسة بداية من الربع الأول من عام 2018 حتى الربع الرابع من عام 2022، وتم اختيار هذه الفترة نظراً لأن أحد متغيرات الدراسة يتمثل في حائجة كورونا وهو فترة كافية قبل حدوث الجائحة.

(3-10) مصادر جمع البيانات

البيانات المطلوبة ومصادرها:

- المصادر الثانوية: سيتم تكوين الإطار النظري للبحث عن طريق تجميع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة من المصادر الثانوية المتعلقة بموضوع أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وذلك من خلال مراجعة نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتحديد الأصول المنهجية والجوانب المنهجية للدراسة، والتي كانت ضرورية لبلورة مشكلة الدراسة، وصياغة الفروض، وهي كالاتي: الكتب والمراجع العربية والأجنبية، الدوريات والمنشورات والمقالات والمؤتمرات والأبحاث المنشورة، الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الأولية: تم الاعتماد على القوائم المالية المستقلة الربع سنوية للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة من الربع الأول 2018 حتى الربع الرابع 2022. وذلك للحصول على النسب المالية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، والمنشورة على المواقع الالكترونية للبنوك. ومعدل سعر الصرف من موقع البنك المركزي المصري، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسمى على أساس ربع سنوي من موقع وزارة التخطيط. والبيانات الربع السنوية لراس المالي السوقي من موقع البورصة المصرية.

(4-10) متغيرات الدراسة

يمكن عرض متغيرات الدراسة والتي تهدف الى قياس أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي. حيث يوضح الجدول رقم (4) متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة، والرقابية. حيث ان تتمثل المتغيرات المتعلقة بمتغيرات الرقابية التي سوف يتم اختبار تأثيرها على الاستقرار المالي، لا تدخل في نطاق الدراسة، ولكن تم اضافتها لضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

جدول 2: يوضح متغيرات الدراسة التابعة، وطريقة القياس، والمصدر

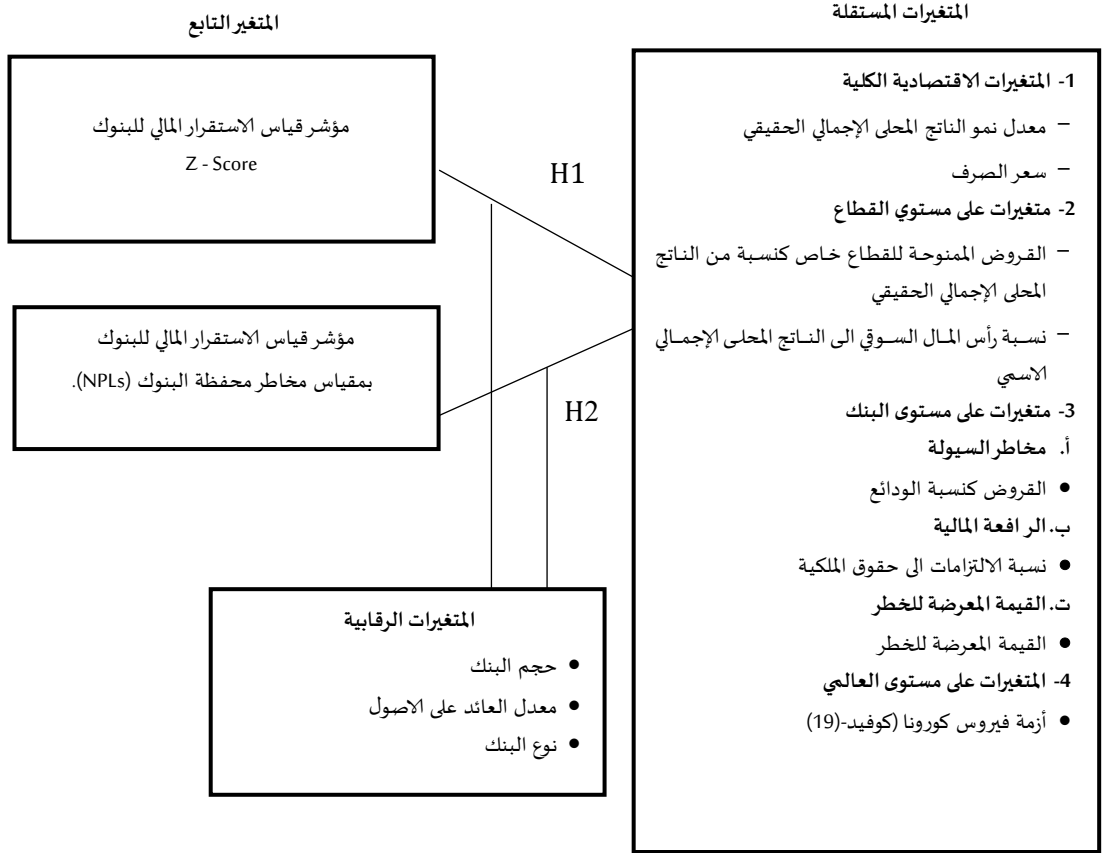
م	الرمز	المتغير	اسلوب القياس	المصدر
المتغيرات التابعة				
1	Y	الاستقرار المالي	Z-Score = (العائد على الاصول + نسبة حقوق الملكية الى الاصول) ÷ الانحراف المعياري للعائد على الاصول	(ابو خريص، 2023) (قندوز، وآخرون، 2022) (ابوسكة، 2022) (اسماعيل وآخرون، 2021) (Ali and Puah 2019)
2	Y2		NPL: نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض	(رجب، وآخرون، 2022) (صالح، وآخرون، 2022) (السهلاوي، 2018)

م	الرمز	المتغير	اسلوب القياس	المصدر
المتغيرات المستقلة				
1	X1	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	(صابر، خليل، 2022) (Viphindartin, et al., 2021)
2	X2	سعر صرف	سعر صرف الدولار مقابل الجنيه	(صابر و خليل، 2022) (Viphindartin, et al., 2021)
3	X3	القروض الممنوحة للقطاع الخاص	القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي + القروض الممنوحة لقطاع الافراد	(مقترحة من الباحثين)
4	X4	رأس المال السوقي للشركات المقيدة في البورصة	رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي	(مقترحة من الباحثين)
5	X5	مخاطر السيولة	القروض كنسبة من الودائع	(زايد وآخرون، 2023) (عيسى وآخرون، 2021)
6	X6	الرفعة المالية	نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية	(ابو خريص، 2023)
7	X7	القيمة المعرضة للخطر	محفظة القروض × معامل مستوى الثقة 95% × الانحراف المعياري للعائد على الاصول	(اسماعيل وآخرون، 2021)
8	X8	أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) بعد حدوث الازمة ، والقيمة (صفر) قبل حدوث الازمة	(قندوز، وآخرون، 2022) (ابراهيم وزهر، 2021) (Dong,2020)
المتغيرات الرقابية				
9	X9	حجم البنك	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الاصول	
10	X10	معدل العائد على الاصول	صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الاصول	
11	X11		البنوك الإسلامية: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك إسلامي ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك	(اسماعيل وآخرون، 2021) (Li, 2020) (Wi & Tao, 2020)
12	X12	نوع البنك	القيد في البورصة : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مقيد في البورصة ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.	(عوض، 2018)

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة

(5-10) نموذج الدراسة

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة نموذج الدراسة المقترح والذي يمثل العلاقة بين المخاطر النظامية ذات الصلة بالبنوك والاستقرار المالي في القطاع المصرفي المصري كما هو موضح في الشكل رقم (2).



شكل 2: يوضح نموذج الدراسة

وفقاً لنموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل (2) يمكن صياغة فروض الدراسة ونماذج الانحدار على النحو التالي:

- نموذج الانحدار الخطي المتعدد فيما يخص الفرضية الرئيسية الأولى (H1): لا يوجد أثر ذو دلالة للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في مصر بمقياس مؤشر (Z-Score).

$$Y1 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7 + B_8 X_8 + B_9 X_9 + B_{10} X_{10} + B_{11} X_{11} + B_{12} X_{12} + E_i$$

حيث ان:

- Y1:** مقدار التغيير في المتغير التابع الذي يمثل الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score)، الناتج عن التغيير في المتغيرات المستقلة والرقابية الداخلة في النموذج.
- B0:** تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بتأثير المتغيرات المستقلة بالنموذج.
- B1:** تمثل معامل المتغير المستقل X1 الذي يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- X1:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- B2:** تمثل معامل المتغير المستقل X2 الذي يمثل معدل سعر الصرف.
- X2:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في معدل سعر الصرف.
- B3:** تمثل معامل المتغير المستقل X3 الذي يمثل القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- X3:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- B4:** تمثل معامل المتغير المستقل X4 الذي يمثل نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- X4:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- B5:** تمثل معامل المتغير المستقل X5 الذي يمثل نسبة القروض الى الودائع.
- X5:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في نسبة القروض الى الودائع.
- B6:** تمثل معامل المتغير المستقل X22 الذي يمثل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية)
- X6:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في معدل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية).
- B7:** تمثل معامل المتغير المستقل X7 الذي يمثل القيمة المعرضة للخطر.
- X7:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في معدل القيمة المعرضة للخطر.
- B8:** تمثل معامل المتغير المستقل X8 الذي يمثل جائحة كورونا.
- X8:** مقدار التغيير في قيمة الاستقرار المالي مقياساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغيير في جائحة كورونا (متغير وهمي).

B9: تمثل معامل المتغير المستقل X9 الذي يمثل حجم البنك.

X9: مقدار التغير في قيمة الاستقرار المالي مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في حجم البنك.

B10: تمثل معامل المتغير المستقل X10 الذي يمثل معدل العائد على الاصول

X10: مقدار التغير في قيمة الاستقرار المالي مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في معدل العائد على الاصول.

B11: تمثل معامل المتغير المستقل X11 الذي يمثل البنوك المقيدة في البورصة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مقيد في البورصة ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

X11: مقدار التغير في قيمة الاستقرار المالي مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير في البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة هو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مقيد في البورصة، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

B12: تمثل معامل المتغير المستقل X12 الذي يمثل البنوك الإسلامية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك إسلامي ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

X12: مقدار التغير في قيمة الاستقرار المالي مقاساً بمقياس (Z-Score) Y1 الناتج عن التغير بين البنوك الإسلامية وغير الإسلامية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك إسلامي ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

E_i : قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

- نموذج الانحدار فيما يخص الفرضية الرئيسية الثانية (H2): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).

$$Y1 = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + B_6 X_6 + B_7 X_7 + B_8 X_8 + B_9 X_9 + B_{10} X_{10} + B_{11} X_{11} + B_{12} X_{12} + E_i$$

حيث ان:

Y1 : مقدار التغير في المتغير التابع الذي يمثل نسبة القروض المتعثرة، الناتج عن التغير في المتغيرات المستقلة والرقابية الداخلة في النموذج.

B0: تمثل الجزء الثابت غير المرتبط بتأثير المتغيرات المستقلة بالنموذج.

B1: تمثل معامل المتغير المستقل X1 الذي يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X1: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

B2: تمثل معامل المتغير المستقل X2 الذي يمثل معدل سعر الصرف.

X2: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل سعر الصرف.

B3: تمثل معامل المتغير المستقل X3 الذي يمثل القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X3: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في القروض الممنوحة للقطاع خاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

B4: تمثل معامل المتغير المستقل X4 الذي يمثل نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

X4: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

B5: تمثل معامل المتغير المستقل X5 الذي يمثل نسبة القروض الى الودائع.

X5: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في نسبة القروض الى الودائع.

B6: تمثل معامل المتغير المستقل X22 الذي يمثل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية)

X6: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية).

B7: تمثل معامل المتغير المستقل X7 الذي يمثل القيمة المعرضة للخطر.

X7: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل القيمة المعرضة للخطر.

B8: تمثل معامل المتغير المستقل X8 الذي يمثل جائحة كورونا.

X8: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في جائحة كورونا (متغير وهمي).

B9: تمثل معامل المتغير المستقل X9 الذي يمثل حجم البنك.

X9: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في حجم البنك.

B10: تمثل معامل المتغير المستقل X10 الذي يمثل معدل العائد على الاصول

X10: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير في معدل العائد على الاصول.

B11: تمثل معامل المتغير المستقل X11 الذي يمثل البنوك المقيدة في البورصة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة

(1) اذا كان البنك مقيد في البورصة ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

X11: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير بين البنوك المقيدة وغير المقيدة في البورصة

هو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك مقيد في البورصة ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

B12: تمثل معامل المتغير المستقل X12 الذي يمثل البنوك الإسلامية، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا

كان البنك إسلامي ، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

X12: مقدار التغير في نسبة القروض المتعثرة Y2 الناتج عن التغير بين البنوك الإسلامية وغير اسلامية، وهو

متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان البنك إسلامي، والقيمة (صفر) بخالف ذلك.

E_i: قيمة البواقي في نموذج الانحدار.

(6-10) تحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

تختلف الاحصاءات الوصفية باختلاف نوع متغيرات الدراسة والتي قد تكون متغيرات مستمرة او متصلّة، اي يكون لها قيم محددة ويمكن ان تأخذ قيمة بين نقطتين، بالنسبة لهذا النوع من المتغيرات يمكن الاعتماد في توصيف متغيرات الدراسة المستمرة او المتصلة على العديد من الاساليب الاحصائية الوصفية ومنها الوسط الحسابي، واعلى قيمة، واقل قيمة كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت، وهناك نوع اخر من المتغيرات تسمى متغيرات فئوية (متغيرات وهمية) تأخذ القيمة (1,0)، ولا تصلح الاحصاءات الوصفية لمثل هذا النوع من المتغيرات، وذلك سوف يتم الاعتماد على التكرارات لتوصيف هذه المتغيرات.

(1-6-10) التوصيف الاحصائي للمتغيرات المستمرة أو المتصلة

يمكن الاعتماد في توصيف متغيرات الدراسة المستمرة او المتصلة على العديد من الاساليب الاحصائية الوصفية ومنها الوسط الحسابي، واعلى قيمة، واقل قيمة كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت وذلك لتوصيف متغيرات الدراسة المتصلة.

(2-6-10) التوصيف الاحصائي للمتغيرات المستمرة او المتصلة

تتمثل المتغيرات التابعة في تلك الدراسة في مؤشر الاستقرار المالي مقاساً بكل من (Z-SCORE, NPL)، يوضح الجدول (3) الاحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات.

جدول 3: يوضح إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة التابعة المستمرة او المتصلة

الحد الأدنى	الحد الأقصى	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المتغيرات التابعة
2.83	6.15	.63975	3.9919	مؤشر الاستقرار المالي (Z-SCORE)
.00	.18	.02821	.0428	مؤشر الاستقرار المالي (NPL)
.00	.09	.02052	.0458	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
15.66	27.74	2.65057	17.3563	سعر الصرف
.01	.12	.03093	.0352	القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
.28	.88	.15124	.4616	راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
.24	.83	.12770	.5490	نسبة القروض الى الودائع
5.00	19.00	3.53702	9.7955	نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية
15.49	21.19	1.17624	18.7583	القيمة المعرضة للخطر
23.92	27.17	.79259	25.2920	حجم البنك
.005	.05	.00817	.0130	معدل العائد على الاصول

يتضح من الجدول السابق رقم (3) ما يلي:

- الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار المالي مقاسا بمؤشر (Z-SCORE) هو (3.9919)، وتفسير ذلك بان مؤشر الاستقرار المالي تقع في نطاق الوسط الحسابي، بانحراف معياري قدره (6.3975). وهو ان متوسط بعد مؤشر الاستقرار المالي مقاسا بمؤشر (Z-SCORE) للبنوك عن الوسط الحسابي هو (6.3975). اي ان معظم مؤشرات الاستقرار المالي مقاسا بمؤشر (Z-SCORE) للبنوك تقع في نطاق هذه القيم (4.6-3.4)، وفقا لذلك فان البنوك عينة الدراسة ناجحة وقادرة على الاستمرار، بينما أقل قيمة لمؤشر الاستقرار المالي هو (2.83) بينما كانت أعلى قيمة (6.15) ويشير ذلك الى ارتفاع المدى مما يعنى ان هناك تفاوت في قدرة البنوك على أدراها مخاطرها.
- كما أظهرت النتائج ان الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) للبنوك هو (0.428)، ويفسر ذلك بان مؤشر الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) للبنوك تقع في نطاق الوسط الحسابي، بانحراف معياري قدره (0.02821)، بينما كانت أعلى قيمة (0.18). وكانت للبنك العربي الأفريقي خلال الربع الأول 2021 وانخفضت تلك النسبة الى 0.09 في نهاية عام 2022، بالرغم من انخفاض النسبة الا انها تعكس انخفاض كفاءة البنك في إدارة الائتمان وتحليله ومتابعته وهو مؤشر غير جيد على جودة الأصول والقروض خلال فترة الدراسة، وبالتالي ارتفاع مخاطر الائتمان لهذا البنك، بينما اقل نسبة قروض متعثرة للبنوك المقيمة في البورصة هي (0.005).
- الوسط الحسابي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو (0.0458)، بانحراف معياري قدره (0.02052). وهو ان متوسط بعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الوسط الحسابي هو (0.02052). اي ان معظم قيم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقع في نطاق بين هذه القيم (0.07-0.02)، وبلغت اقل قيمة واعلى قيمة على التوالي (0.004، 0.09)، ويرجع الانخفاض الحاد بسبب جائحة كورونا.
- بينما الوسط الحسابي لسعر الصرف (17.3563)، بانحراف معياري قدره (2.65057) وهو ان متوسط بعد سعر الصرف عن الوسط الحسابي هو (2.65057) اي ان معظم قيم سعر الصرف تقع في نطاق بين (20-14.7)، وبلغت أقل قيمة واعلى قيمة التوالي (15.66، 27.74) ويشير ذلك الى ان هناك انخفاض حاد في قيمة الجنيه امام الدولار.
- بينما الوسط الحسابي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (0.0352)، بانحراف معياري قدره (0.03093) وهو ان متوسط بعد القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن الوسط الحسابي هو (0.03093). اي ان معظم قيم تقع في نطاق بين (0.07-0.005)، وبلغت أقل قيمة واعلى قيمة التوالي (0.01، 0.12).
- الوسط الحسابي لراس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الأسمى (4.4616)، بانحراف معياري قدره (15.124) وهو ان متوسط بعد القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الأسمى عن

- الوسط الحسابي هو (15124). أي أن معظم قيم تقع في نطاق بين (31-61)، وبلغت أقل قيمة وأعلى قيمة التوالي (28، 0.88).
- كما أن الوسط الحسابي لنسبة القروض إلى الودائع هو (5490)، بانحراف معياري قدره (12770). وهو أن متوسط بعد نسبة القروض إلى الودائع عن الوسط الحسابي هو (12770). أي أن معظم قيم نسبة القروض إلى الودائع تقع في نطاق بين هذه القيم (42 - 68)، وبلغت أعلى قيمة وأقل قيمة على التوالي (83، 24)، ويشير ذلك إلى ارتفاع المدى أن هناك بنوك لديها القدرة على تحمل مخاطر السيولة.
- الوسط الحسابي لنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية هو (9.7955)، بانحراف معياري قدره (3.53702) وهو أن متوسط بعد نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية عن الوسط الحسابي هو (3.985) أي أن معظم قيم نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية تقع في نطاق بين هذه القيم (6.26 - 13.32)، وبلغت أعلى قيمة وأقل قيمة على التوالي (19، 5) ويشير ذلك إلى ارتفاع المدى أن هناك بنوك لديها القدرة على تحمل مخاطر الرفع المالي.
- بينما الوسط الحسابي للقيمة المعرضة للخطر هو (18.7583)، بانحراف معياري قدره (1.17624) وهو أن متوسط بعد القيمة المعرضة للخطر عن الوسط الحسابي هو (1.17624) أي أن معظم قيم القيمة المعرضة للخطر تقع في نطاق بين هذه القيم (19.9 - 17.53)، وبلغت أعلى قيمة وأقل قيمة على التوالي (21.19، 15.49)، مما يدل على تفاوت المخاطر التي تتعرض لها البنوك، مما يعني أن هناك بنوك تدير مخاطرها بكفاءة مقارنة بالبنوك الأخرى.
- أن الوسط الحسابي لحجم البنك بلغ (25.2920) بانحراف معياري قدره (7.9259) وكانت أعلى وأدنى قيمة على التوالي (27.17-23.92). ويتضح من هذه البيانات ارتفاع المدى بين أعلى وأدنى قيمة، والسبب في ذلك هو وجود تنوع في عينة الدراسة بين بنوك كبيرة الحجم وبنوك صغيرة الحجم.
- أن الوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول بلغ (0.130)، بانحراف معياري قدره (0.00817)، وكانت أعلى وأدنى قيمة على التوالي (0.021-0.005)، وهو ما يشير إلى ارتفاع المدى بين أدنى وأعلى قيمة، أي أن بعض البنوك في حاجة إلى تحمل المزيد من المخاطر من أجل زيادة العائد على الأصول لديها.
- (3-6-10) التوصيف الإحصائي للمتغيرات الوهمية (ثنائية التفرع)**
- سوف يتم التوصيف للمتغيرات قرار التعويم، القيد في البورصة، البنوك الإسلامية، البنوك الحكومية، فأنها متغيرات وهمية تأخذ القيمة (1 أو صفر). كما هو موضح في الجدول رقم (4):

جدول 4: بوضوح إحصاءات وصفية لمتغيرات الدراسة الوهمية (ثنائية التفرع)

المتغيرات	العدد	النسبة %
جائحة كورونا	88	40
بعد جائحة كورونا	132	60
البنوك المقيدة في البورصة	120	54.5
البنوك غير المقيدة في البورصة	100	45.5
البنوك الإسلامية	40	18.2
البنوك غير الإسلامية	180	81.8

- أن ما نسبته 40% من مفردات عينة الدراسة قبل حدوث جائحة كورونا، بينما 60% من مفردات عينة الدراسة بعد حدوث جائحة كورونا.

- أن ما نسبته 54.5% من بنوك العينة تعد بنوكاً مقيدة في البورصة المصرية، بينما نجد أن هناك نسبة 45.5% من بنوك العينة تعد بنوكاً غير مقيدة في البورصة المصرية، وهو مؤشر على تقارب وجود تقارب بين عدد البنوك غير المقيدة وعدد البنوك المقيدة في البورصة المصرية داخل عينة الدراسة.

- أن ما نسبته 18.2% من بنوك العينة تعد بنوكاً إسلامية، بينما نجد أن هناك نسبة كبيرة 81.8% من بنوك العينة تمثل بنوكاً تقليدية (متخصصة أو تجارية)، يدل هذا المؤشر على سيطرة البنوك التقليدية على القطاع المصرفي المصري.

(7-10) اختبار فروض الدراسة

قام الباحثون باستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج Eviews، لاختبار العلاقة السببية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية. وقبل اختبار نموذج الدراسة هناك مجموعة من الاختبارات التي يتم إجرائها (اختبار الأزواج الخطي، اختبار عدم ثبات التباينات، اختبار الارتباط الذاتي) والتي سوف يتم توضيحها بالتفصيل كما يلي:

(1-7-10) اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

حيث أن وجود الارتباط الذاتي يؤدي إلى تخفيض الأخطاء المعيارية وبالتالي زيادة قيمة "T" المحسوبة لمعاملات الانحدار، بالإضافة إلى جعل معامل التحديد متحيزاً لأعلى، وقد تم استخدام اختبار ديرين- واتسون "Durbin-watson" لتحديد وجود الارتباط الذاتي بين البواقي، حيث أن قيمة ديرين واتسون المحسوبة للمتغير التابع (Z-SCORE) كانت بمقدار (1.675324) وعند مقارنة هذه القيمة مع الجدول الخاص بتوزيع ديرين واتسون عند مستوى معنوية 5%، يتضح أن $1.896 < DW < 1.643$ وبالتالي وفقاً لاختبار (ديرين-واتسون) لا يوجد قرار محدد بشأن الارتباط الذاتي للبواقي للمتغير التابع الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر (ZSCORE)، كما أن قيمة ديرين واتسون المحسوبة للمتغير التابع (NPL) عند اخذ الفروق الأولى كانت بمقدار (1.85)، وعند مقارنة هذه

القيمة مع الجدول الخاص بتوزيع ديرين واتسون عند مستوى معنوية 5%، يتضح أن $(1.643 < DW < 1.896)$ وبالتالي وفقاً لاختبار (ديرين-واتسون) لا يوجد قرار محدد بشأن الارتباط الذاتي للبواقي للمتغير التابع الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر (NPL).

(2-7-10) عدم تجانس تباين الأخطاء (Heteroscedasticity)

تم إجراء الاختبار بالاعتماد على اختبار (Breusch-Pagan)، يقوم هذا الاختبار بعمل نموذج انحدار ثاني بحيث يكون مربع البواقي (معامل الخطأ) متغير تابع على متغيرات المستقلة في النموذج. لمعرفة مدى وجود تجانس أو عدم تجانس معامل الخطأ.

– اختبار (Breusch-Pagan)

○ فرض العدم والفرض البديل وفقاً لاختبار (Breusch-Pagan)

H0: There is no Heteroscedasticity

H1: There is Heteroscedasticity

جدول 5: يوضح نتائج اختبار (Breusch-Pagan) لفروض الدراسة

الفروض	Prob. Chi-Square
الفرضية الرئيسية الاولى	0.0000
الفرضية الرئيسية الثانية	0.0000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

وفقاً لنتيجة Prob. Chi-Square نجد ان قيمة P.value أقل من 5% وهذا معناه نرفض فرض العدم لاختبار (Breusch-Pagan) وهو لا يوجد عدم تجانس في تباين الأخطاء، ونقبل الفرض البديل وهو يوجد عدم تجانس في تباين الأخطاء في هذا النموذج. تم تصحيح باستخدام اختبار White.

(3-7-10) اختبار الأزواج الخطى (Multicollinearity)

قبل إجراء تحليل نماذج الانحدار المختلفة من الضروري معرفة مدى وجود ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، وذلك بغرض اكتشاف مشكلة الأزواج الخطى بينهما حيث تؤثر تلك المشكلة على طريقة تفسير أي علاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة، ويهدف التأكد من إن نتائج النموذج ليست ناتجة عن وجود ارتباط مؤثر بين المتغيرات المستقلة في النموذج، قام باحثون باختبار علاقة الارتباط بينهم وذلك باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor "VIF").

جدول 6: يوضح اختبار الأزواج الخطي

Collinearity Statistics	
VIF	متغيرات الدراسة المستقلة والرقابية
1.197796	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1.786081	سعر الصرف
8.75218	القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
5.660788	راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
4.957002	نسبة القروض الى الودائع
8.89120	نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية
7.28718	القيمة المعرضة للخطر
4.486023	جائحة كورونا
9.83385	حجم البنك
4.765336	معدل العائد على الأصول
2.168801	القيود في البورصة
4.180554	البنك الإسلامي

وقد وجد الباحثون أن كل قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (10) كما هو واضح من الجدول (5-5)، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي بين المتغيرات المفسرة (المتغيرات المستقلة) في نماذج الانحدار.

(4-7-10) اختبار فرض الدراسة الأول

يقوم الباحثون باختبار الفرضية الرئيسية الأولى (H1): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعياري كفاية راس المال والرافعة المالية على الاستقرار المالي المصرفي في مصر بمقياس مؤشر (Z-Score).

جدول 7: يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضيات الفرعية للدراسة الخاصة بالفرضية الرئيسية الأولى

Sig	T	(B)	المتغيرات
0.1332	-1.507712	-0.832959	ثابت الانحدار
0.0972	1.666359	0.268013	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0025	3.060600	0.003355	سعر الصرف
0.0003	3.643338	1.755673	القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0481	-1.987917	-0.100593	راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي لإجمالي الاسمي
0.0000	23.70474	1.591337	نسبة القروض الى الودائع
0.0000	-25.08168	-0.076217	نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية
0.0000	-95.78478	-0.987226	القيمة المعرضة للخطر
0.9632	0.046244	0.000555	جائحة كورونا
0.0000	39.88374	0.910337	حجم البنك

Sig	T	(B)	المتغيرات
0.0000	10.55974	8.004207	معدل العائد على الأصول
0.9622	-0.047392	-0.000422	القيود في البورصة
0.3572	0.922679	0.015842	البنك الإسلامي
0.9940		R Square	معامل التحديد
0.9936		Adjusted R Square	معامل التحديد المعدل
2870.1		F-test	قيمة اختبار F
.00000		F.sig	مستوى معنوية النموذج

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

- معنوية النموذج: نلاحظ ان قيمة $F.sig = 0.000$ ، وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا معناه معنوية نموذج الانحدار (على الاقل واحد من المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع وهو الاستقرار المالي مقاسا بمؤشر (Z-SCORE) تأثير معنوي)، مما يعنى صلاحية نموذج الانحدار الخطى المتعدد وامكانية الاعتماد عليه.

- القدرة التفسيرية للنموذج: معامل التحديد هو 99.4. هذا معناه ان 99.4% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر (Z-SCORE) بسبب المتغيرات المستقلة وهي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نسبة القروض الى الودائع، الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية)، القيمة المعرضة للخطر، جائحة وكورونا، حجم البنك، معدل العائد على الاصول، القيود في البورصة، البنوك الاسلامية).

كما تلاحظ ان معامل التحديد المعدل هو 99.3. وهذا معناه ان النموذج يشرح 99.3% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع وهو الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر (Z-SCORE)، اي ان نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع الاستقرار المالي مقاسا بمؤشر (Z-Score) هو 99.3%

- نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد

○ تشير نتائج الفرضية الفرعية الأولى المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-1) الى وجود علاقة طردية بين كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة غير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0972). وهي أكبر من 5%، وبناء على ما سبق يمكن قبول الفرض العدم الذي ينص على " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)".

- تشير نتائج الفرضية الفرعية الثانية المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-2) الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0025) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض الفرض العدم وقبول فرض البديل الذي ينص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسعر الصرف على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية الثالثة المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-3) الى وجود علاقة طردية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0003) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاسمي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية الرابعة المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-4) الى وجود علاقة عكسية بين راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0481) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لراس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية الخامسة المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-5) الى وجود علاقة طردية بين نسبة القروض الى الودائع والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0000) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة القروض الى الودائع على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية السادسة المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-6) الى وجود علاقة عكسية بين نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0000) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة الالتزامات الى حقوق الملكية على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية السابعة المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-7) الى وجود علاقة عكسية بين القيمة المعرضة للخطر والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقياساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0000) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن

رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقيمة المعرضة للخطر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)".

○ تشير نتائج الفرضية الفرعية الثامنة المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى (H1-8) الى وجود علاقة طردية بين جائحة كورونا والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، وهذه العلاقة غير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.9632) وهي أكبر من 5%، وبناء على ما سبق يمكن قبول فرض العدم الذي ينص على " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)".

(5-7-10) اختبار فرض الدراسة الثاني

سوف يقوم الباحثون باختبار الفرضية الرئيسية الثانية (H2) والتي تتمثل فيما يلي: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمخاطر النظامية على الاستقرار المالي المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL).

جدول 8: يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرضيات الفرعية للدراسة الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية

المتغيرات	(B)	T	Sig
ثابت الانحدار	-0.138018	-0.690523	0.4906
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.080113	-0.851802	0.3953
سعر الصرف	-0.000584	-0.918379	0.3595
الفروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.315174	-1.652838	0.0999
راس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي	-0.019753	-1.307282	0.1926
نسبة القروض الى الودائع	-0.089766	-5.678804	0.0000
نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية	-0.001158	-1.172394	0.2424
القيمة المعرضة للخطر	0.012544	3.085152	0.0023
جائحة كورونا	-0.018256	-3.758341	0.0002
حجم البنك	0.003171	0.382607	0.7024
معدل العائد على الأصول	-1.905538	-5.418485	0.0000
القيود في البورصة	-0.014455	-4.305759	0.0000
البنك الإسلامي	0.019741	5.003963	0.0000
معامل التحديد	R Square		0.3934
معامل التحديد المعدل	Adjusted R Square		0.3583
قيمة اختبار F	F-test		11.191
مستوى معنوية النموذج	F.sig		0.0000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

- معنوية النموذج: نلاحظ ان قيمة $F.sig = 0.000$ ، وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، هذا معناه معنوية نموذج الانحدار (على الاقل واحد من المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع وهو الاستقرار المالي مقاسا بمخاطر محفظة البنوك (NPL) تأثير معنوي)، مما يعني صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد وامكانية الاعتماد عليه.

- القدرة التفسيرية للنموذج: معامل التحديد هو 0.3934 هذا معناه ان 39.3% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، بسبب المتغيرات المستقلة وهي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف، القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نسبة القروض الى الودائع، الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية)، القيمة المعرضة للخطر، جائحة كورونا، حجم البنك، معدل العائد على الاصول، القيد في البورصة، البنوك الاسلامية). ويرجع سبب انخفاض قيمة معامل التحديد هو ان 60.7% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، كانت نتيجة متغيرات تفسيرية أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة.

كما تلاحظ ان معامل التحديد المعدل هو 0.3583 وهذا معناه ان النموذج يشرح 35.8% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع وهو الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، اي ان نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع الاستقرار المالي بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL) هي 35.8%

- نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد

○ تشير نتائج الفرضية الفرعية الأولى المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H1-1) الى وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، ولكن هذه العلاقة غير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.3953) وهي أكبر من 5%. وبناء على ما سبق يمكن قبول فرض العدم الذي ينص على "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".

○ تشير نتائج الفرضية الفرعية الثانية المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H2-2) الى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، ولكن هذه العلاقة غير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.3595) وهي أكبر من 5%. وبناء على ما سبق يمكن قبول فرض العدم الذي ينص على "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لسعر الصرف على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".

○ تشير نتائج الفرضية الفرعية الثالثة المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H2-3) الى وجود علاقة عكسية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، ولكن هذه العلاقة غير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0999) وهي أكبر من 5%. وبناء على ما سبق يمكن قبول فرض العدم الذي ينص على "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاسمي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".

- تشير نتائج الفرضية الفرعية الرابعة المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H2-4) الى وجود علاقة عكسية بين رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلى الأسمى والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، وهذه العلاقة غير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.1926) وهي أكبر من 5%، وبناء على ما سبق يمكن قبول فرض العدم الذي ينص على "لا يوجد أثر ذو أثر ذو دلالة احصائية لرأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلى الأسمى على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية الخامسة المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H2-5) الى وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض الى الودائع والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0000) وهي أقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة القروض الى الودائع على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية السادسة المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H2-6) الى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية) والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، وهذه العلاقة غير معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.2424) وهي أكبر من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرافعة المالية (نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية) على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية السابعة المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H2-7) الى وجود علاقة طردية بين القيمة المعرضة للخطر والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0023) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد أثر ذو دلالة احصائية للقيمة المعرضة للخطر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".
- تشير نتائج الفرضية الفرعية الثامنة المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية (H2-8) الى وجود علاقة عكسية بين جائحة كورونا والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)، وهذه العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0002) وهي اقل من 5%، وبناء على ما سبق يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على "يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجائحة كورونا والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر بمقياس مخاطر محفظة البنوك (NPL)".

(11) النتائج والتوصيات

(1-11) مناقشة النتائج

- تتمثل اهداف الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في تحقيق الاتي (الاسواق المالية والمؤسسات المستقرة، التضخم المستقر والمنخفض، أسعار الفائدة المستقرة، استقرار سعر الصرف).
- يلعب الاستقرار المالي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم النظام المالي المستقر في ايجاد بيئة جيدة للاستثمار ودفع عجلة الإنتاج من خلال قدرته على جذب المزيد من المستثمرين في بيئة مالية مستقرة وأمنة. ولذلك فإن الحفاظ على الاستقرار المالي أصبح ذو اولوية وهدف أساسي لواضعي سياسات الاقتصاد الكلي حتى يمكن تحقيق اهداف النظام الاقتصادي، وكذلك الحفاظ على استقراره، كما ان الاستقرار المالي يساهم في رفع قدرة البنوك على تحقيق مزيد من الارباح والمنافسة، كما يساهم في تقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك والحد من احتمال تعثر تلك البنوك، وزيادة قدرتها على الاستقرار المالي.
- يعتبر مؤشر Z-Score أحد المؤشرات الحديثة لقياس الاستقرار المالي للبنوك، وقد أصبح المؤشر أحد المؤشرات التي كثيراً ما يتم ذكرها واستخدامها في الأدبيات السابقة لقياس السلامة والصحة المالية للبنوك. لأنها مفيدة لفهم ما إذا كان البنك سيواجه حالة إعيار مالي، وهذا المؤشر من ضمن أحد المؤشرات التي يعتمد عليه البنك الدولي في بياناته المالية العالمية. كما ان نسبة القروض غير العاملة (NPLs): تسمى أيضاً بنسبة القروض المتعثرة، وتعتبر تلك النسبة أحد المؤشرات التي تعتمد عليها الدراسات السابقة في قياس الاستقرار المالي في قطاع البنوك.
- لا يوجد اتفاق تام في الدراسات السابقة في معرفة تأثير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الاستقرار المالي، كما يتضح أيضاً وجود اختلاف بين الدراسات السابقة بشأن تأثير القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.
- ان لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثيراً إيجابياً على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر، وأيضاً تأثير إيجابي على خفض نسبة القروض المتعثرة، مؤكدة ما تقره النظرية الاقتصادية حول دور أهمية ومتانة الاقتصاد في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، حيث ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي قد يؤثر بشكل إيجابي على مستويات الدخل الكلي، وبالتالي ارتفاع مستوى دخول الافراد، مما يؤثر بالإيجاب على قدرة المقترضين على السداد، مما يترتب على ذلك انخفاض نسبة القروض المتعثرة في محفظة البنوك، مما يقلل من مستويات المخاطر التي تؤثر على الاستقرار المالي للبنوك، مما ينعكس على ارتفاع مستويات الإقراض للبنوك وبالتالي ارتفاع مستويات السيولة في الاقتصاد، ومن ثم زيادة مستويات الدخل، والاستهلاك، والاستثمار. مما يؤدي الى تحسن الاوضاع الاقتصادية، وانخفاض حجم القروض المتعثرة، ومن ثم تعزيز استقرار البنوك. كما ان لسعر الصرف تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، وايضاً تأثير إيجابي على خفض نسبة القروض المتعثرة ولكن العلاقة ليست مهمة

- احصائياً. فإن انخفاض قيمة العملة المحلية ممكن أن يؤدي الى انخفاض الواردات ومن ثم زيادة الصادرات، مما يزيد الطلب الكلي، مما يقلل من درجة الخطر للقطاع المالي وزيادة استقراره.
- فيما يتعلق بالمتغيرات القطاعية تشير نتائج الدراسة التطبيقية، الى وجود علاقة إيجابية بين تطور القطاع المالي معبراً عنه بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر، وهى نتائج تتفق مع المنطق الاقتصادي حيث إن زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تدل على نمو وتطور القطاع المالي وبالتالي فإن النمو في حجم الائتمان يكون ذات تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك، بالرغم ان زيادة نسبة الائتمان للناتج المحلي، يؤدي الى ارتفاع مخاطر القطاع المالي. حيث ان ارتفاع نسبة الائتمان يؤدي الى ارتفاع نسبة الدين، وبالتالي ارتفاع احتمالية التعثر وعدم السداد مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي للبنوك، بينما في مصر يؤثر حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الأسمى ايجابيا على القروض المتعثرة (خفض نسبة القروض المتعثرة) ولكن ليس مهم احصائياً، كما تشير النتائج ان تطور الأسواق المالية في مصر (نسبة رأس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الأسمى) غير كافي لتعزيز الاستقرار المالي للبنوك، بينما يوجد تأثير إيجابي لهذا المؤشر على محفظة قروض البنوك، حيث يوجد علاقة عكسية بين نسبة راس المال السوقي الى الناتج المحلي الإجمالي الأسمى ونسبة القروض المتعثرة، وهذه العلاقة غير مهمة احصائياً.
- ان الزيادة في القروض الممنوحة للعملاء لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك المصرية، حيث تمثل الجزء الأكبر في تحقيق أرباح النشاط، وان الزيادة في منح القروض يترتب عليه زيادة في الأرباح، ومن ثم قطاع مصرفي أكثر استقراراً، وان معدل نمو القروض الممنوحة للعملاء في القطاع المصرفي في مصر أكبر من معدل نمو القروض المتعثرة.
- يتضح من نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي للرافعة المالية على الاستقرار المالي ومخاطر محفظة البنوك، حيث ارتفاع هذه النسبة يعنى ان البنك يمول أصوله بالاعتماد على الدين أكثر من الاعتماد على حقوق الملكية، حيث زيادة هذه النسبة يرفع من مستوى المخاطر لدى البنك، مما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي له.
- القيمة المعرضة للخطر لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر مقاساً بمؤشر (Z-Score)، وتنخفض قيمة هذا المؤشر عندما يوجد عدم استقرار في العوائد (الأرباح)، والتي تظهر من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الاصول البنك، كما ان للقيمة المعرضة للخطر أثر سلبي على مخاطر محفظة البنوك (NPL). حيث كلما زادت القيمة المعرضة للخطر زادت نسبة القروض المتعثرة.
- لجائحة كورونا أثر إيجابي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في مصر خلال فترة الدراسة، حيث اتخذ البنك المركزي المصري إجراءات وقائية كبيرة وفعالة للحد من التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني، وتم تنفيذ هذه الإجراءات بالتعاون مع البنوك العاملة في مصر، ومن أهم هذه الإجراءات قرار تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد على النمو وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته. تأجيل جميع الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من الأفراد والمؤسسات، بما في ذلك القروض

الاستهلاكية، وقروض الإسكان الشخصي، وقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمدة 6 أشهر، مع عدم تطبيق غرامات وعوائد إضافية في حالة التأخر في السداد.

(2-11) التوصيات

- يحتاج البنك المركزي إلى وضع نموذج عمل أو مؤشر لقياس درجة الاستقرار المالي للقطاع المصرفي حتى تتمكن البنوك من تطبيقها والإفصاح عنها لدي لكل بنك، للتعرف على درجة الاستقرار المالي لكل بنك، وبهذه الطريقة يتم خلق روح المنافسة بين البنوك لزيادة معدل الاستقرار المالي لديها (مقارنة بالبنوك الأخرى)، وايضاً تعزيز التعاون المشترك بين القطاع المصرفي المصري والعربي وعلى المستوى العالمي، وكذلك التعاون على مستوى البنوك الإسلامية والتقليدية، نظرا ان النظام المصرفي اجمع على مستوى العالم يتأثر باي خلل في أي مكان في ظل العولمة والتوسع في سياسات الانفتاح الاقتصادي.

- ضرورة التنسيق بين البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية المسؤولة عن تنفيذ أهداف السياسة النقدية، ووزارة المالية المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة المالية حتى يمكن الحد من الآثار السلبية للمخاطر المالية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

- ضرورة مشاركة البنك المركزي المصري في صياغة واعداد وتمويل وتنفيذ الخطط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية في الأسواق الثلاثة الرئيسية (سوق السلع والخدمات، سوق النقد، وسوق العمل إذا تعد هذه الأسواق من أهم المناخات الرئيسية المواتية لخلق تحركات اقتصادية واسعة النطاق يكون الاستقرار المالي فيه حاضنة للنمو والتنمية الاقتصادية.

- ضرورة وجود أدراه متخصصة في البنك المركزي للتحوط ضد الصدمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء الداخلية او الخارجية، والتنبؤ بالمخاطر المحتملة التي قد تهدد الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

- توفير قاعدة بيانات شهرية عن الاقتصاد المصري لتعكس الاستقرار المالي، وبالتالي حماية الاقتصاد من أي أزمة مالية مستقبلية.

- ضرورة العمل على زيادة قيمة الإصدارات الأولية السنوية أو الأسهم أو السندات من خلال تشجيع وإقناع المؤسسات المالية على المساهمة في زيادة فعالية سوق الإصدار وتنشيطه، وايضاً الاشراف على تنظيم وتداول الاسهم، لمنع حدوث المضاربات، حيث ان زيادة رأس المال السوقي كنسبة من الناتج المحلي أثر إيجابي على مخاطر محفظة البنوك المصرية.

- يجب على البنوك زيادة الاستثمار في القروض الممنوحة للعملاء لأنها لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي.

- العمل على رفع رأس المال في البنوك بالاعتماد على التمويل الذاتي بدلا من الاعتماد في عملية التمويل على الديون، حيث ان زيادة الرافعة المالية أثر سلبي على الاستقرار المالي المصرفي المصري.

- يجب على البنك المركزي المصري وضع استراتيجية واضحة وفعالة، وأيضاً وضع خطط مستقبلية للتنبؤ بالأزمات الاقتصادية المالية لضمان كفاءة القطاع المصرفي المصري وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.
- يجب على الجهات الرقابية التوجه نحو سياسات تحفز إنشاء بنوك كبيرة (من خلال عملية الاندماج مثلاً)، وذلك أن لحجم البنك أثر إيجابي على الاستقرار المالي.
- كما توصي الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي المصري بإنشاء إدارة فعالة يكون هدفها الإفصاح عن القوائم المالية للبنوك، خاصة غير المقيدة بالبورصة المصرية.

(3-11) الدراسات المستقبلية

- أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.
- دراسة محددات الإفصاح عن المخاطر التشغيلية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية.
- دراسة أثر المخاطر النظامية على الملاءة المالية.
- دراسة أثر العلاقة بين مؤشرات البنك المركزي ومؤشرات CAMELS على جودة محفظة القروض بالبنوك.
- المقارنة بين رأس المال التنظيمي ورأس المال الاقتصادي طبقاً لاتفاقية بازل III وأثرهم على تعزيز الاستقرار المالي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

بوغدة، ابتسام، بوغدة، نجاز، حياة (2021). كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، 5(2).

Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/174272>

ابراهيم، محمد زيدان، زهر، إكرامي جمال، الصعيدي، شريف سعد (2021). أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر). المؤتمر العلمي الخامس، كلية التجارة جامعة طنطا. 41(1).

Retrieved from https://caf.journals.ekb.eg/article_166078.html

إسماعيل، محمود إسماعيل محفوظ، منصور حامد محمود، حلمي ابراهيم سلام (2021). أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (CAR) والرافعة المالية (Leverage) طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، 1(1).

Retrieved from https://ajcjc.journals.ekb.eg/article_209522.html

الامبابي، محمد عبد الحميد (2022). قياس وتقدير مخاطر (Covid-19) على سوق الأوراق المالية المصري باستخدام القيمة المعرضة للخطر (VAR). المجلة العلمية للبحوث التجارية، 45 (2).

Retrieved from https://sjsc.journals.ekb.eg/?_action=article&au=507315

امين، إسماعيل يونس، محمد، سامي الظهراوي (2016). أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك "CAMELS" في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 13 (3).

Retrieved from <https://zujournal.zu.edu.jo/index.php/16-3-2016/754-camels>

البدرى، عصام أحمد عبد العظيم، بهنسي، أحمد السيد (2022). تقييم الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في مصر باستخدام نموذج Z-SCORE خلال الفترة "2011-2020". المجلة العلمية للبحوث التجارية، 9 (4).

Retrieved from https://journals.ekb.eg/article_221884.html

بومدين، ايمان (2016). تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (19)، 117:142.

Retrieved from <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-732540>

الجابري، خالد (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية". المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (6)، 275:303

Retrieved from https://jces.journals.ekb.eg/article_50467.html

حسن المالكي، فاضل موسى، الطائي، إسماعيل نظام الدين حسين (2018). ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية. مجلة الادارة والاقتصاد، 5 (20).

Retrieved from <https://adesij.uokerbala.edu.iq/archives/4557>

الحمامصي، إيمان فتحي عبده (2023). انعكاسات كفاية رأس المال وفقا لمقررات Basel II على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2013-2022). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 4 (2).

Retrieved from https://cfdjournals.ekb.eg/?_action=article&kw=406414&kw=%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%B4+%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%81%D9%8A

حورية، ربيع، نفين، قوارس (2021). محددات الاستقرار المالي في البنوك الإسلامية دراسة قياسية لعينة من البنوك الإسلامية- مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

Retrieved from <http://dspace.univ-jijel.dz:8080/xmlui/handle/123456789/9878>

خيزران، زينة (2022). أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة باستخدام نموذج CAMEL- دراسة مسحية على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. مجلة جامعة البعث، 44 (7).

Retrieved from <https://albaath-univ.edu.sy/journal/index.php/Economy/article/view/1046>

السرطان، ليلي احمد سالم (2019). أثر مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الاردن. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الاردن.

Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/1030194>

سليمان، أسماء سليمان عبد الحميد (2020). قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، 11 (4).

Retrieved from https://jces.journals.ekb.eg/article_143728.html

السهلاوي، عبد العزيز بن محمد (2018). محددات مخاطر التعثر المالي لمقروض والتسهيلات الائتمانية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية. مجلة كلية تجارة للبحوث العلمية، 25 (2).

Retrieved from https://acjalexu.journals.ekb.eg/article_36277.html

الشكرجي، بشار، الشرايبي، محمد يونس (2017). التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة 2008 – 2016. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 7 (1).

Retrieved from <https://search.mandumah.com/Record/926001>

صابر، محمد عبد العليم، خليل، مني علي (2022). أثر السياسة النقدية على تعزيز الاستقرار المالي في مصر خلال الفترة (1990 - 2020): دراسة تحليلية قياسية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 59 (6).

Retrieved from https://acjalexu.journals.ekb.eg/article_273782.html

صالح، احمد صالح، صقر، أحمد، ادغيم، فتحي (2022). دراسة تحليلية للعلاقة التبادلية بين كلا من الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية في البنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 13 (1).

Retrieved from https://jces.journals.ekb.eg/article_231700.html

صالح، أحمد سايح (2021). نموذج CRAFT لتقييم أداء البنوك – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2016-2020. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 6 (2).

Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/174084>

العشماوي، محمد متولي، أحمد محمد عبد المقصود، كاشف، سارة يوسف (2022). دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري). المجلة العلمية للبحوث التجارية، 1 (1).

Retrieved from https://sjsc.journals.ekb.eg/article_201273.html

عكاب، احمد الشلال، غازي عبد المجيد الرقيبات (2017). أثر عناصر تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (2005-2015). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ال البيت، 66:1.

قندوز، عبد الكريم، خليل، سائد، سراج، عبد الله (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، (11).

Retrieved from <https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/mhddat-alastqrar-almaly-llbnwk-alrbyr>

كمال، زيتوني، خبانة، عبد الله (2016). أثر صدمات محددات الاستقرار المالي على مؤشرات الأزمات المالية الدولية خلال الفترة 1980-2014: دراسة حالة الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد الاقتصادي، 27 (2).

محسن، مها مزهر (2019). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية" - خلال المدة (2013-2019). مجلة الاقتصاد والإدارة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.

Retrieved from <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-718501>

محمد، مرابط، حناش الياس (2020)، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية". مجلة مجامع المعرفة، 6 (2).

Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/132933>

الهاشمي، ليلى عبد الكريم، الرفاعي، عمر زيدان (2022). قياس أثر مخاطر السيولة في درجة الأمان المصرفي دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الريادة للمال والأعمال- 3 (3).

Retrieved from <https://nejfb.edu.iq/index.php/ejfb/article/view/179>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abab, A, & Ghazi, A. (2017). Impact of CAMELS bank performance assessment elements on credit risks faced by Jordan commercial banks listed on the Amman Securities Exchange (2005-2015)", *unpublished Master's thesis*, Al Bayt University, 66:1. (In Arabic)
- Abdul Karim, N., Al-habshi, S. M. S. J. & Abduh, M. (2016). Macroeconomic Indicators and Bank Stability: A Case of Banking in Indonesia". *Buletin Ekonomi Moneter dan Perbankan*, 18(4).
- Al-Ambabi, M. (2022). Measuring and Assessing the Risk (Covid-19) to the Egyptian Stock Market Using the Value at Risk (VAR)". *Scientific Journal of Commercial Research*, 45(2). (In Arabic)
- Al-Ashmawi, M., Ahmed, M., A., & Sara, Y. (2022). The Role of CAMELS Indicators in the Evaluation of Banking Performance" (NBE Case Study). *Scientific Journal of Commercial Research*, (1). (In Arabic)
- Al-Badri, I., A., A., & Behnsi, A. (2022). Assessment of the financial stability of Islamic banks compared to traditional banks in Egypt using the Z-SCORE model during the period" 2011-2020, *Scientific. Journal of Commercial Research*, 9(4). (In Arabic)
- ALEMU, M.; AWEKE, M. (2017). Financial Performance of Private Commercial Banks in Ethiopia: A CAMEL Approach *International Journal of Scientific and Research Publications*, 7(10). pp 2250-3153.

- Al-Jabri, K. (2015). Assessing the Financial Performance of Yemeni Banks. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*, (6), 275,303. (In Arabic)
- Al-Sahlawi, A., B., M. (2018). Risk Determinants of Financial Distress of Loans and Credit Facilities"- Applied Study on a Sample of Saudi Banks. *Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research*, 25(2). (In Arabic)
- Al-Sarhan, L., A., S. (2019). *Impact of liquidity risk on the financial stability of commercial banks in Jordan, Master's thesis*. Al-Bayt University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Jordan. (In Arabic)
- Alzboon, W., S., & Muhmad, S., N. (2021). Systematic and Unsystematic Rick: Impact to the Stock Returns and Dividends in Amman Stock Exchange, *Journal of Management Information and Decision Sciences*, (24), Special Issue 1.
- Amin, I., Y., & Mohammed, S., A. (2016). Impact of elements of the bank performance evaluation model CAMELS on the credit risks faced by Jordanian commercial banks listed on the Amman Securities Exchange, *Zarqa Journal of Research and Humanitarian Studies - vol. 13 - No. 3*. (In Arabic)
- ASPAL, P; & DHAWAN, S. (2016), Camels Rating Model for Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective. *International Journal of System Modeling and Simulation*, 1(3), 10-16.
- Atellu, A.R., Muriu, P. and Sule, O. (2021). Do bank regulations matter for financial stability? Evidence from a developing economy. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, ahead-of-print. ahead-of-print
- Barra, C. and Zotti, R. (2020). Market power and stability of financial institutions: evidence from the Italian banking sector. *Journal of Financial Regulation and Compliance*, 28(2).
- Biage, M. (2019). *An alysis of shares frequency components on daily value-at-risk in emerging and developed markets*. *PhysicaA*, 5(32), 1-20.
- Boumeddin, I. (2016). Evaluation of Bank Performance Using the CAMELS Standard. *Ramah Journal of Research and Studies*, (19), 117:142. (In Arabic)
- Dang, U. (2011). *The CAMEL rating system in banking supervision*. A case study.
- Elali, W. (2011). *EVA and shareholder value creation: an empirical study*, PhD, University of Westminster.

- Desta, T. S. (2016). Financial performance of “The best African banks”: A comparative analysis through CAMEL rating. *Journal of accounting and management*, 6(1), 1-20.
- Dienillah, A., A., Lukytawati, S. (2018). Impact of Financial Inclusion on Financial Stability Based on Income Group Countries, *Bulletin of Monetary Economics and Banking*, 20(4).
- Guan, F., Liu, C., Xie, F., & Chen, H. (2019). Evaluation of the competitiveness of China’s commercial banks based on the G- CAMELS evaluation system. *Sustainability*, Vol, 11, No (6).
- Hamasi, I, F., A. (2023). Capital adequacy implications according to Basel II decisions on the profitability of commercial banks of the Egyptian banking sector during the period (2013-2022)". *Scientific Journal of Financial and Commercial Studies and Research*, 4(2). (In Arabic)
- Hashemi, L. A., & El-Rufai, O. Z. (2022). Measuring the impact of liquidity risk on bank security", analytical study in a sample of banks listed on the Iraqi securities market, *Pioneering Journal of Finance and Business*. 3(3). (In Arabic)
- Hassan, A., & Fadil M. (2018). Financial Stability Controls in Islamic Banks", *Journal of Management and Economics*, 5(20). (In Arabic)
- Huriyah, R., & Nafin, K. (2021). Determinants of financial stability in Islamic Banks Standard Study of a Sample of Islamic Banks- Memorandum submitted to supplement the requirements of Master's Academic Degree in Management Sciences- Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences. (In Arabic)
- Ibrahim, M. Z., Zahr, I. G., & Al-Saidi, S., S. (2021). *The impact of the Corona pandemic on financial soundness indicators of the banking sector (an applied study on banks operating in Egypt)*, Fifth Scientific Conference, Faculty of Commerce, Tanta University. 41(1). (In Arabic)
- Ib zam, B., & Najaz Hayat (2021), Capital adequacy in accordance with Basel Decisions 3 and its Impact on Bank, Liquidity: A Standard Study of a Sample of Banks Listed in the Saudi Financial Market, *El Megrezi Journal of Economic and Financial Studies*, 5(2). (In Arabic)
- Ismail, M. I. M., Mansour, H. M., & Hilmi, I. S. (2021). The impact of complementarity between the capital adequacy rate (CAR) and leverage in, accordance with the Basel Convention III on the financial stability of

- banks, *Academic Journal of Contemporary Trade Research*, 1(1). (In Arabic).
- Kakes, J., & Nijskens, R., (2018). Size of the banking sector: implications for financial stability. Occasional studies, 16-6. De Nederlandsche bank N.V. Retrieved from <https://www.dnb.nl/en/publications/research-publications/occasional-study/nr-6-2018-size-of-the-banking-sector-implications-for-financial-stability/>
- Kamel, Z., & Khabana, A., (2016). Impact of financial stability determinants shocks on international financial crisis indicators during 1980-2014: a case study of Algeria. *Journal of Law and Humanities*, Ziane Ashour University of Al-Jalafa, Economic Issue, 27(2). (In Arabic)
- Khizran, Z. (2022). The impact of the Syrian crisis on the performance of Syrian private banks using the CAMEL model, survey on a sample of private banks registered with the Syrian Securities and Financial Markets Authority. *Journal of Ba 'ath University*, 44(7). (In Arabic)
- Kumar, R. R., Stauvermann, P. J., Patel, A., & Prasad, S. S. (2018). Determinants of non-performing loans in banking sector in small developing island states. *Accounting Research Journal*, 31(2), 192-213.
- Kunduz, A., K., Khalil, S., & Siraj, A. (2022). Determinants of financial stability for Arab banks", Arab Monetary Fund, *Institute of Training and Capacity Building Studies*, (11). (In Arabic)
- Li, L. (2020). Regulation of Leverage Ratio, Credit Expansion and Credit Risk of Commercial Banks. *Open Journal of Social Sciences*, (8), 376-396
- Mkadmi, J. E., Baccari, N., & Necib, A., (2021). The Determinants of Banking Stability: The Example of Tunisia. *International Academic Journal of Accounting and Financial Management*, 1(8), 1-10.
- Mohammed, M., & Hanash Elias (2020). Diagnosis of Determinants of Financial Stability in Islamic Banks, *Al-Ma 'raf Magazine*, 6(2) (In Arabic)
- Mohsen, M., M. (2019). Testing the financial stability of the banking sector in Iraq according to standard ratios - during the period (2019-2013). *Journal of Economics and Management*, University of Mustrasiriya, Faculty of Administration and Economics, Iraq. (In Arabic)
- Pham, T., Le Kieu, O. D., & Van Chien, N., (2021). The determinants of bank's stability: a system GMM panel analysis. *Cogent Business & Management*, 8(1).

- Rostami, M. (2015). Determination of CAMELS model on bank's performance. *International journal of multidisciplinary research and development*, 2(10), 652-664.
- Rushchyshyn, N., Mulcka, O., Nikolchuk, Y., Rushchyshyn, M. and Vasylytsiv, T. (2021). The impact of banking sector development on economic growth: Comparative analysis of Ukraine and some EU countries. *Investment Management and Financial Innovations*, 18(2).
- Saber, M., & Khalil, M. A. (2022). The Impact of Monetary Policy on Enhancing Financial Stability in Egypt (1990-2020): A Standard Analytical Study. *Journal of Alexandria University of Administrative Sciences*, 59(6). (In Arabic)
- Saleh, A. S., Saqr, A., & Adghim, F. (2022). Analytical study of the interrelationship between banking stability and competitiveness in Egyptian commercial banks. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*, 13(1). (In Arabic)
- Saliha, A. S. (2021). CRAFT Model for the Evaluation of Bank Performance - Case Study of the Gulf Bank of Algeria during the 2016- 2020 Period ". *Journal of Contemporary Economic Studies*, 6(2). (In Arabic)
- Seyfi, S., sharifi, a., & arian, h. (2021). Portfolio Value-at-Risk and expected-shortfall using an efficient simulation approach based on Gaussian Mixture Model. *Mathematics and Computers in simulation*. 1056-1079.
- Shakkarawi, B., Al-Sharabi, M. (2017). Predicting the financial stability of Iraqi civil banks using financial safety indicators for the period 2008 - 2012". *Journal of Kirkuk University of Administrative and Economic Sciences*, 7(1). (In Arabic)
- Suleiman, A. S. A. H. (2020). Measuring financial stability of Arab banks": a comparative study. *Scientific Journal of Trade and Environmental Studies*, Faculty of Commerce in Ismatic, Suez Canal University, 11(4). (In Arabic)
- VIPHINDRARTIN, S. M. A., & Regina N. W. (2021). Effects of Bank Macroeconomic Indicators on the Stability of the Financial System in Indonesia, *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(1).

The Impact of Systemic Risks on the Financial Stability of Banks "An Applied Study on A Sample of Egyptian Banks during the Period 2018-2022"

Mohamed Magdy Abdel Salam Ragheb

Prof. Ahmed Mohamed Sakr

Dr. Wael Moustafa

Abstract

The study aimed to analyze the impact of systemic risks on banking financial stability in the Arab Republic of Egypt - "An applied study on Egyptian banks." During the first quarter of 2018 until the fourth quarter of 2022 for 11 banks with a total of 220 views, the study relied on a multi-step regression analysis to test study assumptions, as well as a set of descriptive statistics to characterize the behavior of study variables. The study revealed a number of results, most notably: the moral impact of systemic risk indicators on financial stability as measured by the "Z-Score" index of Egyptian banks, where the adjusted determination factor was around 0.9936, and also the moral impact of systemic risk indicators on the financial stability of the bank portfolio risk measure (NPL) of Egyptian banks, where the adjusted determination factor was around 0.3583. The results of the statistical analysis showed that variables with moral impact on financial stability as measured by the index (Z-Score) of Egyptian banks are (exchange rate, loans granted to the private sector as a proportion of real GDP, market capital as a proportion of the top GDP, loan-to-deposit ratio, leverage (liability-to-equity ratio), value at risk, bank size, return rate on assets). While the variables with a moral impact on financial stability by bank portfolio risk measure (NPL) are (ratio of loans to deposits, value at risk, Crona pandemic, rate of return on assets). Based on the results of the study, a number of recommendations were made, the most important of which are that banks should increase investment in loans granted to customers because they have a positive impact on banks' financial stability. Working to raise capital in banks by relying on self-financing rather than the financing process on debt, as increasing leverage has a negative impact on Egypt's financial stability. The Central Bank of Egypt must develop a clear and effective strategy, as well as future plans to predict financial economic crises to ensure the efficiency of the Egyptian banking sector and promote financial and banking stability.

Keywords

financial stability, non-performing loans, economic indicators, sectoral variables, liquidity risk, leverage, value at risk.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

راغب، محمد مجدي عبد السلام؛ صقر، أحمد محمد؛ مصطفى، وائل (2024). أثر المخاطر النظامية على الاستقرار المالي للبنوك "دراسة تطبيقية على عينة من البنوك المصرية خلال الفترة 2018-2022" مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 61(3)، 425- 475.